محاضرات في أصول التحقيق

الدكتور عبد ا عبد الرحيم عسيلان

تعريف بالدكتور عبد ا عبد الرحيم عسيلان

رأى المدينة رضيعًا، ثم داف مع أهله إلى الرياض وكان بين الذهاب والجيئة بين المدينة وبين الرياض، فاتخذ التعليم النظامي، ثم التعليم في المساجد فـي الحـرم النبوي الشريف في طيبة الطيبة، ثم التحق بالمعهد العلمي ونال شهادته وواصـل دراسته في كلية اللغة العربية حينما كانت آنذاك قبل أن تتحول إلى جامعة الإمـام محمد بن سعود الإسلامية، وتخرج فيها 1389هـ. عين معيدًا في الكلية فـذهب إلى جامعة الأزهر الشريف فنال فيها شهادة الماجستير والدكتوراه، ثم عـاد وقـد وطن نفسه على معرفة المخطوط والتعب فيه وملاحقته ملاحقـة عجيبـة، وهـو يحاول أن يضيف مع سابقيه عملاً أدبيًا لهذا المخطوط العربي.

- اشتغل بضع سنوات في عمادة شئون المكتبات بين وكيل لفترة ثم عميد لفترتين، وفي هذه الفترة منذ 18 عامًا يذهب إلى المخطوط أينما كان، فيدخل في المساومة والمزايدة حتى يأتي به إلى جامعة الإمام، وأصبح مرجعًا للمخطوط العربي فـي المملكة العربية السعودية.

- آثاره بين التحقيق وبين الدراسة له إسهامات كثيرة في الإذاعة والتلفزيون.

الكتب التي حققها.

- حماسة أبي تمام، ثم أخبار أبي حفص (عمر بن عبد العزيز) والاجتهـاد فـي طلب الجهاد لابن كثير، ومعاني أبيات الحماسة، التطفيـل وحكايـات الطفيليـين للخطيب البغدادي، البديع في وصف الربيع لأبي الوليد الأشبيلي، وحماسة أبي تمام وشروحها دراسة، معجم شعراء الحماسة، العباس بن مرداس الصحابي الشـاعر، دراسات حول البديع لابن المعتز(دراسة وتحليل) ثم إثبات الإمامة والسياسة فـي ميزان التحقيق العلمي (لابن قتيبة) أبو الوليد الأشبيلي ومواهبه الأدبية.

رحلتي مع المخطوطات:

رحلتي مع المخطوطات لها تاريخ يتغلغل في أعماق وجداني، ويلقي ظله الوارف على دروب حياتي؛ إذ فيها كانت بداية انطلاقتي في مدارج العلم والمعرفة، فقـد فتحت عيني على مجالي هيبتها ووقارها منذ وقت مبكر، حيث كنت طالبًـا فـي

المرحلة الإعدادية أتلمس الطريق إلى النبع الذي يسد الغلة، ويطفئ أوار الظمـأ، وأبحث عن مصادر النور الذي يبدد ظلمات الجهل، ويريد ا أن أجد ظالتي فـي مسجد رسول ا صلى ا عليه وسلم على يد بعض شيوخ العلم، ومن هنا بـدأت رحلة الشوق والحنين إلى لقاء الكتب واقتنائها، وفي هذا المضمار ساقتني قـدماي إلى مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت في قبلة المسجد النبوي، وهي مـن أغنـى مكتبات المدينة المنورة بالمخطوطات، وعلى الرغم من أنني لـم أك أعـي تمـام الوعي قيمة وروعة ما بين يدي من آثارها المخطوطة، أخذت أجيل طرفـي فـي صفحات لم تكن مألوفة لدي من قبل، صفحات سودت بالمداد، وكتبت بخط اليـد، وكان المألوف عندي ما أقرأه من كتب الدراسة المطبوعة، وقد أثار ذلك في نفسي الرغبة الملحة للتعرف على حقيقة الأمر، وراح الشوق العـارم يشـدني إليهـا، ويتزايد يومًا إثر يومٍ عند كل ومضة نور تطوي في مسارب دوربي اللاهثة مزعة من بساط الظلمة حتى أصل إلى كنه ما انقلب في محيطه من عالم المخطوطـات، ومع كل بارقة أمل تشرق في نفسي أحس بالرغبة تتجدد، والشوق يزيد، وإذا بـي في محيط يتجاوز بي حدود الزمن، ويكشف لي عن حقيقة أمة تتجسد في آثارها، وأجيال تتجافى جنوبها عن المضاجع وهي ترصد ذاتها، وتشيد صروح حضارتها بما تقدمه من عصارة عقولها وفكرها عبر العصور المتلاحقة، كل ذلك من خلال آلاف المجلدات من المخطوطات التي كانت تلتف من حولي داخل نطاق المكتبـة، وكم كنت أطوف بنظري في رياضها النظرة خلال عوالم تغرق بي فـي أعمـاق الماضي، وفي لجج طوام من بحور العلم، وهنا يكاد الإنسان يفقد الإحساس بالحياة خارج هذا النطاق، ويتبلور الإحساس بها شاخصًا بين آلاف المخطوطـات التـي تحمل في طياتها علوم الأولين واكتشافاتهم العلمية، وتفصح عن العقلية المبدعـة للعلماء المسلمين في كل مجال من مجالات العلم والمعرفة، وقصارى القول أنـي وجدت في هذه المكتبة المدرسة الأولى بل الجامعة التي تعلمت منها الشيء الكثير حين عكفت على مخطوطاتها، وأمضيت فيها سنين طويلة قراءة وتأملاً، ونسـخت منها بخط يدي قدرًا لا بأس به، فكان من حقها علي أن أعرف بها وبكنوزها مـن

المخطوطات، فكتبت عنها بحثًا مطولاً وأنا طالب في السنة الثانية من كلية اللغـة العربية عام 87هـ، ثم بعثت به للعلامة الشيخ حمد الجاسر فنشره مشكورًا فـي مجلة العرب، ومن هنا كانت بداية الوعي عندي بعالم المخطوطات وهـو عـالم استحوذ على مشاعري، ومن المؤسف أن الكثيرين مـن أبنـاء الأمـة العربيـة والإسلامية لا يشعرون بوجوده، ويحتاجون إلى من يشحذ أذهانهم للإحساس بـه عن طريق التعريف بتلك المخطوطات، ونشر المفيد منها محققًا تحقيقًـا علميًـا، وأراني هنا بحاجة إلى أن أردد مع أحد عشاق المخطوطات ذلك الهتـاف الـذي أجراه على لسانها وهي تناديه قائلة: ((ألم تنسنا، هل ستأتي إلينا؟ أتـذكر كيـف أعدتنا إلى الحياة، وكيف أنك دققت النظر باهتمام في سطورنا البالية المطموسـة، وكيف أنك فتحت معاني تلك السطور رويدًا رويدًا، وكيف أنك دققت النظر أيضًـا في تلك الخطوط التي كتبت بسرعة أو بصورة غير جذابة، أتذكر كيف كنت تقبل علينا بذلك مكانًا في الحياة الماضية وها نحن من جديد قد استعدنا الحياة إلى الأبد، وقد كنا من قبل مطروحين تحت الأرض، أو فـى الصـناديق المنسـية مئـات الأعوام.. وقد أعطيناك مقابل ذلك المعرفة بما كنـت تجهلـه، وتعرفـت علـى شخصيات خرجت من صفحاتنا وكأنها حية، وتجسدت أمامك تراها رأي العين.

المخطوطات تهمس وأنا أدقق النظر باهتمام أتعرف عليها فتعلو شـفتي ابتسـامة وتشرق نفسي سرورًا من تلك الصفحات التي هي صفحات حياتي، وأنـا وهـي صفحات حياة الآخرين. إنها صورة للماضي ولـن يخفيهـا بعـد الآن ضـباب العصور)) [1].

2- المدخل:

تراثنا المخطوط آفاقه وأهميته:

تراثنا المخطوط آفاق فسيحة تتبلور من خلالها حضارة الأمة العربية والإسلامية، والذي يطلع على تاريخ هذه الحضارة يقف من كتب على سعة آفاقها، وشـمولها

([1]) مع المخطوطات العربية، صفحات من الذكر عن الكتب والنشر – كراتشكوفسكي ص 26-27 – بتصرف – ترجمة الدكتور محمد منير مرسي – دار النهضة العربية – القاهرة 1969م .

لجوانب متعددة من علوم وآداب وفنون وعمران، وآثار وصـناعات، وابتكـارات متنوعة فيما يتصل بالكون والحياة والإنسان، وهي حضارة مبدعة لم تدع جانبًـا من الجوانب التي أشرت إليها إلا وكان لها فيه سهم وافر، ومجـال رحـب، وإذا أردنا أن نجيل النظر في عطائها العلمي والثقافي نجد أنفسنا أمام حشدٍ هائل مـن الكتب والمصنفات التي دونها العلماء والسابقون في شتى صنوف العلم والمعرفـة من علوم في الشريعة واللغة والأدب، والطب، الحساب، والهندسـة، والمنطـق، والفلاحة، والصيدلة، والصناعة، وغير ذلك، ومن يجيل النظر في بعض المؤلفات التي ترصد مسيرة تراثنا في حركة التأليف والفكر مثل كتاب كشف الظنون عـن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة يقف على ما يثير العجب والدهشـة لشـمول واتساع نطاق التأليف عند العلماء العرب والمسلمين؛ حيث شمل جميـع جوانـب العلم ودقائق المعرفة فيما يقرب من مائتي عام، وخلفوا لنا في ذلـك كلـه تراثًـا ضخمًا يكاد يفوق الحصر، ومن آيات ذلك ما نقرأه في تاريخنا الحضـاري عـن عناية الخلفاء والعلماء بالكتب والمكتبات التي انتشرت في أرجاء الدولة الاسلامية، وحوت مئات الآلاف من الكتب من مثل بيت الحكمة التي أسسها الخليفة العباسـي المأمون، وكان يرسل البعثات شرقًا وغربًا لجلب الكتب إليها في العلـوم النقليـة والعقلية، ومكتبة الحكم الثاني المنتصر با في الأندلس (350-366) والتي كانت من الضخامة بحيث سجلت محتوياتها في أربعة وأربعين فهرسًا، وغير ذلك مـن المكتبات، وأود هنا أن أردد مع عاشق الكتب والمعرفة أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قوله: ((ولولا ما أودعت لنا الأوائل في كتبها، وخلدت من عجيب حكمتها، ودونت من أنواع سيرها حتى شاهدنا بها ما غاب عنا، وفتحنا بها كـل مسـتغلق كان علينا، فجمعنا إلى قليلنا كثيرهم، وأدركنا ما لم نكن ندرك إلا بهم لقـد خـس خطنا من الحكمة وضعف سبيلنا إلى المعرفة)) [1].

وقد منيت هذه الثروة العلمية والعقلية الثرة بنكبـات وكـوارث وعـوادي عبـر العصور أتت على مئات الآلاف بل الملايين منها تلفًا وإحراقًا وضياعًا.

([1]) الحيوان (85/1).

ومن منا لا يتذكر حادثة هولاكو وجنوده الذين صنعوا من الكتب جسرًا يعبرون عليه في نهر دجلة إلى جانب ما أحرقه الصليبيون في حملاتهم المسعورة على البلاد الإسلامية، فقد قدر بعض المؤرخين ما أتلفه الصليبيون في طرابلس وحدها بثلاثة ملايين مجلدًا [1]، وحسبنا في تقدير ما أصاب تراثنا المخطوط من تلف وضياع نفتقد اليوم أسماء قدرٍ كبير من المؤلفات القيمة التي تصادفنا في تراجم العلماء والأدباء، وفي المصادر التي تعني برصد حركة التأليف كالفهرست للنديم، وكشف الظنون وذيوله، ومفتاح دار السعادة، وكتب برامج العلماء، حيث لا نقف في هذه المصادر إلا على أسماء الكتب، ولا نجد لها أثرًا في الواقع بعد البحث والتحري في مظانها، وعلى الرغم من ذلك فإن ما بقي من هذا التراث ووصل إلينا يعد مفخرة لأمتنا، ونحن أمة لها تراث خالد ومنجزات حضارية تدعو إلى الفخر والاعتزاز، وتلك حقيقة أثبتها التاريخ. ولستم بحاجة إلى أن أسوق لكم الأدلة على ذلك، ولكننا بحاجة إلى الوعي بأن إحياء هذا التراث لابد أن يكون مبعث فخر واعتزاز لنا بمنجزات الماضي ودورنا الفاعل في مسيرة الحضارة الإنسانية، وكأنني أتمثل هنا شيخ المُحققين وعاشق التراث الأستاذ عبد السلام محمد هارون - رحمه ا - بوجهه الطلق، ورغبته الأكيدة في التوجيه وغيرته الشديدة على تراث أمته، وهو يقول: ((هذا التراث الضخم الذي آل إلينا من أسلافنا صانعي الثقافة الإسلامية العربية جدير بأن نقف أمامه وقفة الإكبار والإجلال، ثم نسمو برءوسنا في اعتزاز وشعور صادق بالفخر والغبطة والكبرياء. إن هذه الصيحات التي يرددها دعاة الاستعمار الثقافي يبغون بها أن ننبذ هذا التراث ونطرحه وراءنا ظهريًا صيحة في وادٍ. وكم لهم من محاولات يائسة يدورون بها ذات اليمين وذات الشمال، كي يهدموا هذا الصرح، ولكن تلك المحاولات لم تجد لها صدى إلا عند من أمكنهم أن يضفوا على أنفسهم ظل الاستعباد الثقافي من ضعاف القلوب، وأرقاء التفكير)) [2].

---

(1) من روائع حضارتنا ، للدكتور مصطفى السباعي ص 162.

(2) تحقيق النصوص ونشرها ص 5.

على أن هذا الوعي بتراثنا يجعلنا نطل من خلاله إلى واقعنا المعاصر بعين البصيرة الواعية التي تبني حاضرها على أسس سليمة، ودعائم راسخة من تطلعات الحاضر، وعراقة الماضي. ومن الخال في التفكير ذلك المفهوم الذي يحمل في طياته الكثير من مغالطات الدكتور حسن حنفي، وتصوراته الفاسدة حول موقفه من التراث القديم في كتابه التراث والتجديد[1]، والذي يلح فيه على فكرة ربط التراث بالواقع بأساليب معكوسة، ومفاهيم مغلوطة، على نحو ما يذهب إليه من جعل التراث هو الوسيلة، والتجديد هو الغاية، ويحاول من خلال ذلك أن يجعل الحاضر هو الذي يكيف الماضي بكل موروثاته من دين ومعتقدات، وقيم، وحضارة، ومعرفة. وفي هذا غمط لحق الماضي أو ربما جعل من ذلك سبيلاً وذريعة لإلغاء الماضي بحجة أن الحاضر يرفضه، ومن خلال ذلك يتجلى سعيه إلى تطويع نصوص الشريعة حسب الواقع مهما كان هذا الواقع، ومثل هذا التوجه من الأهداف المشبوهة التي يسعى إليها المؤلف من ثنايا مغالطاته وسفسطائيته التي تستحوذ على كتابه.

ومهما يكن من أمر فإن الإحساس بتراثنا المخطوط هو إحساس طبيعي بالماضي وحاجة الحاضر إليه، فالماضي والحاضر إذًا كلاهما يستحوذان على أعماق شعورنا، والإحساس بقيمة هذا التراث، والعمل على استثماره على الأصول والأسس العلمية التي يجني منها الواقع أزكى الثمار وأشهاها هو بعينه الرؤية الصحيحة للتجديد، ولا أود أن أتعمق هنا في مسالك رحى النقاش الدائر بين التراث والتجديد أو المعاصرة، ولكن الذي لابد من الإشارة إليه هو أنه لا ينبغي أن نقف بين مفترق طريقين أحدهما لدعاة المعاصرة الذين يتجاهلون الماضي بكل منجزاته الحضارية وقيمه، ويسعون لإذابة الشخصية الحضارية التاريخية للأمة الإسلامية، ويتصورون الدعوة إلى إحياء التراث نبشًا للقبور، وتقلبًا في جنبات الأطلال البالية والطريق الآخر للمغالين من التراثيين الذين يرون الوقوف عند الماضي بكل أبعاده دون التقدم خطوة إلى الحاضر، ويغالون في تقديس بعض

([1]) انظر هذا الكتاب ص 13، 14، 15، 17، 18.

مظاهر الماضي دون تمييز أو وعي، بل ربما كان هـم بعضـهم مـن التـراث مقصورًا على مجرد التغني بأمجاد الماضي، والاسـتغراق فـي نشـوة الفخـر والاعتزاز به دون التفاعل معه على بصيرة مما قد يبعدهم عن جوهره والإفـادة منه شأن من يغرق في مدح البطل ويعجز عن محاكاته فـي البطولـة، علـى أن النظرة الواقعية تؤكد أن التراث يمثل الأصالة، والأصالة والمعاصرة يتفاعلان في إطارٍ من الماضي والحاضر؛ إذ الماضي هو المذكرة التـي تسـتوعب حضـارة الإنسان وتجاربه، ومنجازاته ومعارفه، وتحمل في طياتها القيم التـي تسـتوجب التفاعل مع ذلك كله على ضوء من تطلعات الحاضر الذي هو جزء منه. كما هو الشأن بالنسبة للماضي، ومن الرائع أن يكون الإنسان على صلة بالماضي التليـد، وأن لا يغيب عنه الحاضر المجيد، وبذلك يتميز ويظهر فهو في كلا الحـالين لـه عقل تسنده نظرة سديدة، ووعي وإدراك يصل الماضي بالحاضر ليتجلى الجديـد ويشرق بأصالته وعراقته، ويتحلى القديم بروعة الجديد المفيد، وتلك سنة الحيـاة، وكل حي لا بد له من اتصال بجذوره، ومن لا يقر بذلك كأني به مثل من يريد أن يطفئ نور الشمس الساطعة لأنها قديمة وأنى له ذلك!

ولعل أقل ما يحتاجه منا هذا التراث إنما يتمثل في العناية به، وتمثله فـي واقعنـا والعمل على جمعه والحفاظ عليه ونشره محققًا تحقيقًا علميًا يقربـه إلـى أذهـان أجيالنا ويشدهم إليه.

وفي محاضرتي هذه سيكون التركيز على جـانبين الأول يتنـاول واقـع تراثنـا المخطوط والرؤية المثالية في جمعه والحفاظ عليه، والإفادة منه، والجانب الثـاني يتناول واقع العمل في تحقيق التراث والرؤية المثالية في هذا الجانب على أنني في ذلك كله سألتزم جانب الإيجاز ذلك لأن هذا الموضوع آفاقه واسعة والحديث فيـه ذو شجون ويختمر في الذهن حوله الشيء الكثير الذي لا يسعفنا في طرحه الزمن المحدود للمحاضرة.

أولاً: واقع المخطوطات، والرؤية المثالية للنهوض بها

1- تحديد المراد بالتراث المخطوط:

أقصد بالتراث المخطوط ما وصل إلينا من مؤلفات ومصنفات مكتوبة بخط مؤلفيها أو بخط أحد النساخ، وفي مقابل ذلك الكتب المطبوعة التي خرجت إلينا بواسـطة آلات الطباعة في العصر الحديث، ويذهب الأستاذ عبد السلام هارون إلـى ((أن التراث هو تلك الآثار المكتوبة الموروثة التي حفظها التاريخ كاملة، أو مبتـورة، فوصلت إلينا، وليس هناك حدود معينة لتاريخ أي تراث كان، فكل ما خلفه المؤلف بعد حياته من إنتاج يعد تراثًا فكريًا، ولقد أصبح شعر شوقي وحـافظ، وحـديث عيسى بن هاشم، وآثار العقاد، والمازني تراثًا له حرمته التاريخية وله مقـداره)) ومن خلال هذه النظرة الواسعة يبدو أن الأستاذ عبد السلام هارون لا يقيد التراث المخطوط بزمن معين بحيث يكون محصورًا فيما كان قبل عصر الطباعة.

2- نظرة عامة إلى واقع المخطوطات:

تعيش المخطوطات في كثير من الدول العربية والإسلامية واقعًا مؤلمًا يدعوا إلى الأسى والحسرة، ويوحي بعدم الشعور والإحساس بقيمة هذه الكنوز الثمينة؛ إذ نجد قدرًا منها بيد أفراد لا يدركون قيمتها، فتهمل لديهم بوضـعها فـي صـناديق أو خزائن، أو هجرها في أماكن لا ترى فيها النور أو الهـواء سـنين طويلـة ممـا يعرضها لعوامل التلف كالأمطار، والمياه المتسربة، والرطوبة والحريق، والنمـل الأبيض (العث) الذي يجد فيها طعامًا شهيًا له، ويعيث فيها فسادًا حتى لا يكاد يبقى منها سوى أشلاء ممزقة ومتآكلة إن لم تكن أشبه شيء بكوم من الرمل المخلـوط بذرات الورق، وقد رأيت شيئًا من ذلك بأم عيني وحزنت لما رأيت، ومـن يكـن لديه جانب عناية من الأفراد نجده لا يدرك تمام الإدراك كيف يحافظ على ما لديه من عوادي البيئة، ولا يبعد عن هذه الحالة واقع بعض المكتبـات الشخصـية أو الموقوفة أو العامة التي تكون تحت إشراف بعض الدول العربية والإسلامية، حيث يتولى بعضها من ليس مؤهلاً لرعاية المخطوطات من حيث فقدان الأمانـة عنـد بعضهم، وعدم الشعور بالمسئولية، والإحساس بقيمة ما يقع في رعايته، مما يؤدي إلى تسرب المخطوطات وفقدانها، أو تلفها، وكثير منها يفتقد التنظيم الدقيق للتعامل مع المخطوطات وسبل الإفادة منها، كأنظمة الإطلاع داخل المكتبة، والاستنسـاخ

والتصوير، وينعدم في جلها أبسط الوسائل الكفيلة بالمحافظة على المخطوطـات، وحمايتها من أسباب التلف كأجهزة إطفاء الحريق، والإنذار المبكر، وقياس درجة الحرارة والرطوبة، والتعقيم والصيانة والترميم، والمراقبة الأمنية، أما المستفيد من مثل هذه المكتبات فقد يبذل جهدًا جهيدًا، ويلاقي صعوبة بالغة في سبيل الحصول على طلبة أن لم يتعذر عليه ذلك، لعدم وجود الفهرسة المنظمة في بعضها، ولعدم وجود وسائل الاستنساخ والتصوير الحديثة، ورأيت بعض المكتبات الشخصية التي تحتوي على مخطوطات نفيسة في الهند موضوعة في بناية قديمة متهالكـة آيلـة للسقوط تقع في مكان غير مناسب، وهو سوق للحدادين، مما يهددها بالحريق، وكم تناقشت مع المسئولين على المكتبة حول الخطر الذي يتهددها من المبنى والسـوق المحيط به غير أني لم أجد منهم سوى الرضا بالواقع، ومن المؤسف جدًا أن مـا توقعته حدث حيث سمعت بعد برهة من الزمن أن المكتبة أصابها حريق أتى على جزء ليس بالقليل من نفائسها المخطوطة ومثل هذا الواقع يجعل المسئولية جسيمة على عاتق المسئولين عن الأوقاف والشئون الإسلامية والعلمية والثقافية في البلاد العربية والإسلامية، ليقوموا بواجبهم نحـو رعايـة هـذه الكنـوز الغاليـة مـن المخطوطات في مكتبات الأفراد، والمكتبات الشخصية الموقوفة، والمكتبات العامة ببذل كل ما في الوسع والطاقة لكل ما يهيء لها سبل السلامة والأمن من الضياع والتسرب ويصونها من عوادي البيئة والاستعمال السيء، وييسر الاطلاع عليهـا والإفادة منها للباحثين، ويشجع على نشرها وتحقيقها من قبل الراغبين في العـرب من تراثهم الخالد.

وإني لأعجب من حال بعض الأفراد، والمشرفين على المكتبات الذين يتقوقعـون على ما لديهم من مخطوطات، ويظنون بها على المستفيدين نسخًا أو تصـويرًا أو اطلاعًا، بل على كل من يرغب في مجرد رؤيتها معتقدين أنهم بـذلك يحـافظون عليها، وهي في وضع يرثى له، وإنهم يعبرون بذلك عن حبهم لها، ومـا دروا أن من الحب ما قتل.

وإذا كان هذا الجانب من الواقع معتمًا فإن الأمر لا يخلو من مكتبات فـي بعـض البلاد العربية والإسلامية حظيت بالعناية، والرعاية من القائمين عليها بدعم مـن الدولة، ومن ذلك ما تلقاه المخطوطات من عناية فائقة جمعًا وصـيانة ومحافظـة وترميمًا وفهرسة، وتصويرًا في عدد من المؤسسات العلمية والثقافية فـي بلادنـا المملكة العربية السعودية برعاية خادم الحرمين الشريفين وقيادته الحكيمة، ويتجلى ذلك واضحًا في مكتبات بعض الجامعات التي أولت المخطوطات جانبًا كبيرًا مـن اهتمامها، وفي مقدمتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تضم مكتبهـا ما يربو على عشرة آلاف مخطوط من الأصول ومثل ذلك من المصورات، وتليها جامعة الملك سعود، ثم جامعة أم القرى، وجامعة الملك عبد العزيز، ولا أنسى في هذا الصدد مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ومكتبة الملك عبـد العزيـز، ومكتبة الملك فهد الوطنية، وبعض المكتبات التابعة لوزارة الأوقاف، وعلى هـذا الدرب بعض المكتبات في مصر وسوريا، والأردن والمغرب، وتونس، وتركيـا، وغيرها، وأحاول هنا أن أتلمس الرؤية المثالية لما ينبغي أن تكـون عليـه حـال المخطوطات فيما يلي:

1- الجمع:

تراثنا المخطوط موزع اليوم بين بعض المكتبات الشخصية التي يمتلكها الأفـراد، وبين المكتبات العامة في دور الكتب والجامعات والهيئات والمراكز العلميـة فـي أنحاء العالم، وأعتقد أن المكتبات التي تشرف عليها الجامعات والهيئات والمراكز العلمية في الدولة هي بحاجة إلى تنميـة رصـيدها مـن المخطوطـات العينيـة والمصورة، وذلك من الضروريات التي ينبغي أن يكون لهـا المحـل الأول فـي اهتمامات الدولة الثقافية والعلمية مما يعكس اهتمامها بتـراث آبائهـا وأجـدادها المجيد، وكل أمة يتنامى فيها هذا الوعي تحرص الحرص كله على جمع تراثهـا المتبدد، وتبذل كل ما في وسعها لانتشاله من الضياع، وليس من سبيل لتحقيق هذه الغاية إلا بالعمل الجاد على جمع ما يتبعثر من تراث مخطوط يوجد عنـد بعـض الأفراد أو في بعض المكتبات الشخصية الموروثة أو الموقوفة المهملة، وذلك عن

طريق الشراء، أو إقناع من يملكونه بإهدائه، وقفه على طلاب العلم، أو عن طريق تصويره، ثم يودع في المكتبات التي تشرف عليها الدولة، ومن ثم يعطى حقه من الرعاية والعناية اللازمة لحفظه وصيانته، والإفادة منه، ولقد مر معنا الإشارة إلى قسوة الواقع المؤلم الذي تعيشه المخطوطات في بعض البلاد العربية والإسـلامية، ومن موجباته أن هناك سماسرة للمخطوطات يجوسون خلال الـديار، ويجمعـون المخطوطات من أيدي الأفراد الذين لا يعون تمام الوعي قيمتها، ثم يتاجرون بها، ويسربونها خارج حدود البلاد العربية والإسلامية إلى بعض البلدان الأوروبية بحثًا وراء إشباع الجشع في الحصول على أعلى الأثمان، ويتحاشون عرضـها علـى المكتبات العربية والإسلامية إلا في القليل النادر، وقد تسرب بواسطة هذا الطريق وغيره الشيء الكثير من تراثنا المخطوط إلى مكتبات أوروبا، ومكتبـات بعـض المستشرقين. وفي هذا الصدد أحب أن أنبه على تصور مبالغ فيه يخطـر ببـال بعضنا، وهو أن هذا التراث الذي انتقل إلى أوروبا وجد هناك العناية والرعايـة، وتيسرت السبل للإفادة منه، ومثل هذا الأمر لا يقبل على إطلاقه، فإن تم شيء من ذلك في بعض مكتبات أوروبا، فإن بعضها الآخر يوصد الأبواب دون الإفادة مـن أي ورقة مخطوطة، أو يضع العراقيل والعوائق، وبعض المستشرقين احتكر مـا وقع بين يديه من مخطوطات، وبعض المخطوطات التي تم شراؤها من قبل بعض الهيئات العلمية في أوروبا أحرقت وأتلفت لأسباب تبشيرية استعمارية. وكان حريًا بأولئك الذي يتاجرون بتراث أمتهم أن يحرصوا على بقائه في ربوعه بـدلاً مـن تغريبه، وأن يتنبه فيهم الإحساس بحاجتهم وحاجة أمتهم إلى تراثهـا، وأن يعلـو صوت هذا الهاجس على رغبات النفس المادية، عن طريق لفت أنظـار الجهـات المعنية إليه، والتعاون معها في ذلك مقابل قيمة ومكافآت مادية معقولة، وكل ذلـك يؤكد ضرورة حرص الجهات المعنية في الدولة على جمع المخطوطات، وإيداعها في المكان المناسب من مكتبات الهيئات العلمية والجامعات، ومما يعين على إذكاء هذا التوجه لدى الأفراد والشعوب بث الوعي بقيمة تراثنـا المخطـوط وأهميتـه بواسطة وسائل الإعلام المختلفة مقروءة ومسموعة في أوساط الناس، وتنبههم إلى

الأخطار التي يمكن أن تحل بهذا التراث إذا بقي فـي حـوزتهم دون عنايـة أو رعاية، مما يعرضه للتلف بسبب الحريق أو الرطوبـة، أو الحشـرات الضـارة كالعث، مع حثهم على تسليم ما بأيديهم من مخطوطات إلى الجهات المعنيـة فـي الدولة، وإغرائهم بما يشجع على ذلك من بذل المكافآت، أو التعويضات المناسبة، أو عن طريق تشجيعهم ببعض الأمور والتصرفات ذات القيمة المعنويـة لمـن لا يرغب في التعويض المادي كإفراد كتبه في جهة خاصة من المكتبة والتنويه باسمه عليها، وكتوجيه خطابات الشكر، أو بواساطة وسائل الإعلام.

على أن كل ما أشرت إليه يتعلق بالمخطوطات العينية أو الأصول، وهناك مجـال آخر يتطلب العناية والاهتمام به من قبل المكتبات المعنية بالمخطوطات ويتمثل في جمع المخطوطات المصورة، وقد يسر ذلك وسـهله وجـود الأجهـزة الحديثـة والمتطورة لهذا الغرض، ويمكن أن يتم ذلك بين المكتبات بوجـوه عديـدة منهـا إرسال البعثات لتصويره المخطوطات بالتفاعل والتكامل والتعاون بـين بعضـها البعض، ومنها ما يتم عن طريق نظام التبادل، ولا بد أن يتـوج ذلـك بـالتنظيم والتنسيق الجماعي في مجال تصوير المخطوطات وتبادل المصورات بين جميـع المكتبات والمراكز العلمية التي تعني بالمخطوطات، وتجد يد العون والـدعم مـن اليد القادرة لليد القاصرة لتتمكن من مواكبة المسيرة لخدمة ما يقع تحت تصـرفها من مخطوطات يعم نفعها الجميع، وإنا لننتظر من معهد المخطوطات العربية فـي كل من القاهرة والكويت أن يقوما بدورٍ فعال في هذا الصدد.

2- التصوير:

يعد التصوير من الوسائل الحديثة الهامة التي تيسر الحصول على المخطوطـات من مكتبات العالم المتناثرة شرقًا وغربًا، وهي وسيلة ناجعة تطفئ أوار المتعطشين من الباحثين والمُحققين في الحصول على المخطوطات من مصـادرها المتعـددة، كما تساهم مساهمة فعالة في تنمية رصيد المكتبات المعنية بجمـع المخطوطـات، غير أن طريق هذه الوسيلة ليس ممهدًا في جميع مراحله؛ إذ قد تعترض سـبيلك عند رغبتك في سلوكه بعض الصعوبات والمشكلات، فقـد تفاجـأ بـأن بعـض

المكتبات العامة في بعض الدول العربية والإسلامية ليس فيها شيء مـن وسـائل التصوير، وإن وفرت الوسيلة بجهدك الشخصي قد تجد معارضة من المسـئولين، وبعض دور الكتب في الشرق والغرب تضع القيود والعراقيل التي قد تحرمك من الحصول على بغيتك في تصوير بعض المخطوطات، ولا جـرم أن مثـل هـذا السلوك يعد احتكارًا لتراث الأمة، وصدًا عن سبيل التفاعل معه، والإفـادة منـه، وإخراجه إلى حيز الوجود بنشره وتحقيقه تحقيقًا علميًا، ويقتضي الوعي السليم أن تيسر السبل أمام الباحثين والدارسين للحصول على صور المخطوطات اللازمـة لهم من جميع المكتبات التي تقتني المخطوطات، وفق ضوابط معقولة تضع الأمور في نصابها الصحيح، وعلى أساس من التعاون والتبادل بين الأفراد أنفسهم وبـين المكتبات، والمراكز العلمية التي تقتني المخطوطات.

3- وسائل حفظ المخطوطات:

الوعي السليم بقيمة المخطوطات وأهميتها يقتضي العمل الجاد في سبيل المحافظة عليها، وصيانتها على أسس علمية من عوادي المكان والزمان، والبيئة والحشرات والمؤثرات المتعددة التي قد تؤدي إلى إتلافها، فنفقد بفقدها جزءًا لا يتجـزأ مـن كياننا وحضارتنا وقيمنا، ومن أهم وسائل حفظ المخطوطات ما يلي:

1- المكان المناسب: وهو المكان الذي تتوفر فيه وسائل السلامة مـن الحريـق، والسرقة، والمؤثرات الخارجية والداخلية، بحيث يحتـوي علـى أجهـزة إنـذار للحريق، وأجهزة تنبيه عن السرقة، وأن يكون محصنًا ببناء محكم، وأبواب حديدية متينة، وأن تقل فيه النوافذ حتى لا تتعرض المخطوطات لأشعة الشمس الحارقـة طويلاً، أو أشعة الأضواء الصناعية، أو الأتربة التي تساعد علـى نمـو بعـض الفطريات والحشرات الضارة، ولا بد من إغلاق النوافذ في الأوقات التي لا تدعو الضرورة إلى فتحها.

2- العمل على تنقية وتنظيف المخطوطات وخزائنها وأماكن حفظها من الأتربـة بصورة مستمرة، والاستعانة في ذلك باستخدام الأجهزة التي تشفط الأتربة.

3- ملاحظة درجات الحرارة والرطوبة في مخزن المخطوطـات بحيـث تكـون معتدلة، ذلك لأن زيادة كل مـن الحـرارة والرطوبـة لـه تـأثير علـى أوراق المخطوطات، فقد تتقاص أوراق بعضها، أو تتقصف، أو تصبح هشـة، وينصـح خبراء صيانة المخطوطات وترميمها بأن تكون درجة الحرارة مـا بـين 20-24 درجة مئوية، وأن لا تقل درجة الرطوبة عن 30% حتى لا يؤدي انخفاضها عـن هذا المعدل إلى جفاف الأوراق وتقصفها، كما أن زيادة نسبة الرطوبة عـن 75% يساعد على نمو الفطريات على أوراق المخطوطات ويعمل على تغييـر لونهـا، وتكون بقع سوداء أو بنية اللون عليها، وينتج عن ذلك طمـس بعـض الكلمـات المكتوبة، أو بعض الصفحات.

4- مقاومة الحشرات التي تعد العدو اللدود للمخطوطات، حيث تجد فيها الطعـام الشهي إن تمكنت منها، وتعيث فيها فسادًا بإحداث الثقوب والخروم فـي أوراقهـا وجلودها، بل ربما أتت على الكتاب كله، ولا تبقي منه سوى أشلاء ممزقة. ومـن أكثر الحشرات فتكًا بالمخطوطات النمل الأبيض أو العث، وللقضاء على هذا الداء العضال، والعدو الفتاك لابد من أخذ الحيطة في الوقاية منه بالمكان المناسب المهيأ على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

إلى جانب الحرص على مقاومة الحشرات بتعقيم مخازن المخطوطـات ورشـها بالمبيدات اللازمة للقضاء عليها قضاء مبرمًا بواسطة فنيين مختصـين ومـؤهلين للقيام بهذه المهمة على فترات منتظمة، وبشكل دوري، وإذا ما أصيب شيء مـن المخطوطات ببعض الحشرات الضارة فلابد من عزلها، وإبعادها عن المخطوطات السليمة، ثم تعقيم بواسطة صناديق التبخير، وبالمبيدات اللازمـة تحـت إشـراف المختصين.

5- صيانة المخطوطات المصابة بالتلاف والثقوب والخروم والتمزق وذلـك عـن طريق ترميمها بالطرق العلمية السليمة على أيدي الفنيين في هذا المجال.

6- تصوير المخطوطات العينية الأصلية، والمحافظة على الأصـول بمـا سـبق عرضه وطرح المصورات للتداول العام، مع حفظ نسخة فلمية بعيدة عن التـداول وفي مكان آخر حفاظًا على المخطوطات وأفلامها مما قد يؤدي إلى إتلافها.

4- **فهرسة المخطوطات**:

فهرسة ما يوجد في خزائن الكتب من المخطوطات يعد عنصرًا هامًا في التعريف بها وجعلها في متناول أيدي الباحثين والمُحققين، وطلاب العلم، ويمهـد الطريـق للوصول إليها بيسر وسهولة، غير أن واقع الكثير من هذه الخـزائن فـي الـبلاد العربية والإسلامية يشهد قصورًا واضحًا في هذا المجال، حيث نرى جل المكتبات لم تجد حظها من العناية، والاهتمام بفهرسة محتوياتها فهرسة علمية على أسـس سليمة من الأصول المتبعة لفهرست المخطوطات، وإن فهرس بعضـها فبطريقـة عشوائية تقتصر على اسم الكتاب، وأحيانًا اسم مؤلفه دون أي بيانات أخرى عـن المخطوطة، وحتى هذا القدر قد لا يؤدي بشكل دقيـق لاعتمـاده علـى النظـرة السريعة العاجلة في الصفحة التي تحمل عنوان المخطوطة، واسم المؤلـف عـادة دون تحقيق أو تدقيق، وتلك النظرة لها مزالق، ولا تجدي فـي مجـال فهرسـة المخطوطات، فقد يكتب على الصفحة الأولى في بعضها من قبل النساخ، أو بعض القراء عندنا أو مؤلفًا لا يمت بصلة إلى الكتاب، ولا شك أن الإهمال في فهرسـة المخطوطات يشكل عائقًا كبيرًا وعقبة كؤود في سبيل وصول الباحثين والمُحققـين إلى بغيتهم من المخطوطات، ولا تسل عن المعاناة التي يواجهها قدرٌ كبيـرٌ مـن الباحثين والمُحققين في البحث عن نسخ المخطوطة التي تلزمه في بحثه، أو يزمع تحقيقها، ويسلك في سبيل ذلك شتى الطرق والوسائل بكل لهفةٍ وشوق ومع ذلك قد يوفق، وقد يعود بخفى حنين، مما يوحي بضرورة العمل على فهرسة ما يوجد في خزائن الكتب العربية والإسلامية من مخطوطات، وتضافر الجهود بـين الأفـراد والهيئات العلمية والمكتبات العامة، والقائمين عليها من المسئولين في سبيل إخراج الفهارس اللازمة على النحو الذي سيأتي بيانه.

وإذا كان هناك بعض المكتبات في البلاد العربية والإسلامية، وغيرها في أوروبـا قد أولت محتويات مكتباتها شيئًا من العناية بفهرسة مخطوطاتها على نحـو يلقـي بصيص ضوءٍ عليها إلا أنها لم تسلك النهج المثالي لفهرسة المخطوطات لذا أرى من المفيد أن أضع بعض المعالم في هذا الطريق على النحو التالي:

1- فهرسة المخطوطات عمل شاق يحتاج إلى الصبر والأناة والخبرة الواعية في التعامل مع هذا النوع من الكتب، ويختلف التعامل معها في هـذا المجـال عـن التعامل مع الكتاب المطبوع تمام الاختلاف، لذا فليس كل مفهرس بإمكانه أن يقوم بفهرسة المخطوطات، بل نحتاج هنا إلى من لديه الميـل والحـب للمخطوطـات والثقافة الواسعة مع التمرس بقراءة المخطوطات، ومعرفة أسـرارها وطبيعتهـا، واليقظة التامة لكل مظاهر هذه الطبيعة، من حيث أسلوب التأليف عنـد العلمـاء السابقين، وأنواع الخطوط، وطرائق الكتابة، وأنـواع الـورق والمـداد وأحـوال النساخ، وتعاقب الزمن، وما يطرأ بسببه على المخطوطة من تغييرات، ويندر في واقعنا اليوم من له هذه الخبرة مما يؤكد ضرورة عقد الدورات، وحلقات الدراسـة لمن لديه توجه إلى مثل هذا النوع من العمل، والأمل معقود في ذلك على معهـد المخطوطات لكي يقوم بدوره المنتظر منه تجاه ذلك، وإلى جانبه الجامعات التـي تعني بتدريس علم المكتبات.

2- التحقيق في عنوان المخطوطة، واسم المؤلف، وعدم الاكتفاء في ذلك بما يرد مسطرًا في الصفحة الأولى منه، فلربما كان هذا العمل من تصرف بعض النسـاخ أو من اطلع على المخطوطة، وكثيرًا ما يقع المفهرسون للمخطوطات في الخلـط والخطأ وللتأكد والتثبيت من صحة عنوان المخطوطة، واسم مؤلفهـا لابـد مـن أمرين:

أولهما: النظر في مُقدمة المخطوطة حيث درج جل المؤلفين القدامى على أن يذكر عنوان كتابه، وينوه باسمه مؤلفًا له في المُقدمة .

وثانيهما: الرجوع إلى بعض المصادر التـي ترصـد حركـة التـأليف لتراثنـا، كالفهرست للنديم، وكشف الظنون وذيوله، ومفتاح دار السعادة لطاش كبرى زاده، معها بعض المصادر التي تترجم للمؤلف وتذكر آثاره.

3- العناية بذكر البيانات، والإيضـاحات والملحوظـات اللازمـة فـي فهرسـة المخطوطات إضافة إلى عنوان الكتاب ومؤلفة، وهذه البيانات تتمثل في ذكر بعض الأسطر من فاتحة المخطوطة، ومن الخاتمة، والإشارة إلى عدد الأوراق، ونـوع الورق، ونوع الخط، وألوان الحبر، واسم الناسـخ، وتـاريخ النسـخ، ومصـدر المخطوط الذي ورد منه إلى المكتبة، مع بعض الملحوظات عن حالة المخطوطـة في مظهرها من حيث وضوح الخط وعدمـه، أو الإصـابة بالرطوبـة أو تآكـل الأوراق، والنقص والخرم، وما على النسخة من الإشارة إلى المقابلة أو التصحيح، أو القراءة على المؤلف، وهل هي بخطة، وهل في هامشـها حواشـي وتعليقـات وإجازات، وسماعات مع ذكر تواريخها، ولا تغفل ما على صفحات المخطوطـة من تمليكات بذكر المالك وتاريخ التماك، ولا سيما إذا كان المالكون مـن العلمـاء المشهورين، ومن المفيد أن يشير المفهرس إلى حال المخطوطة من حيث الطباعة إذا كانت مطبوعة عن طريق معرفته بذلك، أو بواسطة المصادر التي خصصـت لرصد ما طبع من المخطوطات مثـل معجـم المطبوعـات العربيـة والمعربـة لسركيس، وذخائر التراث العربي الإسلامي للدكتور عبد الجبار عبـد الـرحمن، والإعلام للزركلي، ومعجم المخطوطات المطبوعة للدكتور صلاح الدين المنجـد، ومن المفيد أيضًا أن يشير المفهرس قدر الإمكان إلـى الفهـارس التـي ذكـرت المخطوط، أو ما ذكره من كتب التراجم، أو المصادر ترصد التـراث الإسـلامي وتشير إلى أماكن وجوده مثل تاريخ الأدب العربي لكـارل بروكلمـان، وتـاريخ التراث لفؤاد سزكين وحبذا لو عمد المفهرس إلـى تـرقيم مـا لـم يـرقم مـن المخطوطات في أثناء التعرف على عدد أوراق المخطوطة، فمثل هذا العمل يعين الباحث في الإحالة على المخطوطات، وتحديد أماكن العزو بدقة، كما يساعد على فهرسة المخطوطات المصورة بمعرفة عدد أوراقها بسهولة.

4- المجاميع والمخطوطات المجهولة تحتاج من المفهرس إلى مزيد من العناية والتأمل، أما المجاميع فلم تلق العناية الكافية في كثيرٍ مما أطلعت عليه من الفهارس على الرغم من أهميتها، وجود كنوز مخبوءة في ثناياها تتكشف لكل من يدقق النظر، ويقلب أوراهقها ورقة ورقة، لذا لابد من التأمل الدقيق في المجاميع وتتبع جميع أوراقها للوقوف على ما تحتوي عليه من رسائل ومؤلفات، ثم ترصد عناوينها وأسماء مؤلفيها، ويشار إلى رقم الصفحة التي توجد فيها كل رسالة أو كتاب من المجموع مع ذكر البيانات اللازمة في فهرست أي مخطوط، بخلاف ما نجده في بعض الفهارس التي تكتفي بذكر لفظ مجموع وإلى جانبه رقمه دون ذكر محتوياته من الكتب والرسائل، ومثل هذا العمل لا جدوى منه، وعلى المكتبات التي تفرد فهرسًا للمجاميع أن تسير فيه على النحو الذي سبقت معرفته في داخل الفهرس المخصص لها، وأرى إضافة إلى ذلك أن تضمن محتويات المجاميع من الكتب والرسائل الفهرس العام الذي أعد حسب موضوعات المخطوطات، وتوضع كل رسالة أو كتاب في الفن الذي يناسبه في الفهرس العام على أنه مخطوطة قائمة بذاتها، وفي ذلك نفعٌ عظيم يسهل الوقوف على محتويات المجاميع حسب تخصصاتها وموضوعاتها وبدون ذلك يظل القدر الكبير من درر المجاميع مجهولاً، والعثور في خضمها على البغية ربما يعد بسبب ذلك سبقًا في الحصول على مفقود أو مظنون أنه مفقود، وقد حصل لي شيءٌ من ذلك في أثناء تحقيقي لحماسة أبي تمام حيث ذهبت إلى تركيا بحثًا عن مخطوطاتها، وفي مكتبة كلية الألاهيات بأنقرة وقع في يدي مجموع لم تفهرس محتوياته، وأخذت في تقليب أوراقه ورقة ورقة، لوجود نسخة من الحماسة في أوله، وإذ بي أقع في أثناء ذلك على كتاب يظن أنه مفقود، وهو معاني أبيات الحماسة للنمري، فسررت به كثيرًا لأن من تحدثوا عن النمري من الباحثين كالشيخ حمد الجاسر، ومحقق كتاب اللمع للنمري نفسه لم يتم لهم العثور على كتابه معاني أبيات الحماسة، بل اعتقدوا أنه مفقود، وقد قمت بتحقيقه، وطبع والحمد ، وشرحت في المُقدمة هذا الموقف،

وكل ذلك لأن الذي فهرس المكتبة لم يتأمل المجموع، وإنما اكتفى بأوله وهو كتابة الحماسة لأبي تمام.

أما المخطوط المجهول فقد يصادف المفهرس بعض المخطوطات المخرومة التـي سقطت من أولها ورقة أو أكثر، فلا ينبغي أن يهملها؛ إذ ربما تكـون مخطوطـة فريدة لكتابٍ نادر، فعليه أن يدقق النظر في ثنايا صفحاتها لعله يعثر بشيء يوقفـه على كنهها ويساعده في التعرف على عنوانها ومؤلفها، ويمكن أن يستعين في ذلك ببعض المؤلفات المماثلة في فنها، ويسترجع من ذاكرته مناهج وروح بعض مـن اطلع على آثارهم من المؤلفين، ويوازن بينها وبين الذي في يده، ويتنبه إلـى مـا يوجد في الكتاب من نقولات تساعده في التعرف على هوية المؤلف وكتابـه، ولا ينهض بذلك إلا من كان له اطلاع واسع ودراية في هذا المجال.

ولكي نفيد من تراثنا المفرق في مكتبات العالم شرقًا وغربًا فلابـد مـن التعـاون الجماعي بين هذه المكتبات، وذلك بحصر هذه المكتبات عامة وخاصة، والنهوض بفهرستها والسير في هذا الطريق بخطى حثيثة وأيد متكاتفة على أسـس علميـة، وخطط مدروسة للفهرسة الصحيحة، والمكتبات التي لا تملك القدرة الكافية علـى فهرسة محتوياتها، ونشر فهارسها في أي دولة لابد أن تتعـاون معهـا الجهـات المعنية في الدول الأخرى التي تملك تلك القدرة حتى يتسنى لنا فهرسـة مـا لـم يفهرس من المكتبات، مع نشر تلك الفهارس مطبوعة في كتب أو منشـورة فـي المجالات المتخصصة.

وهناك جهود من بعض الجهات المعنية بالمخطوطات تسـعى لإخـراج فهـارس موسوعية أو ببلوجرافية شاملة للتراث المخطوط في أصقاع متعددة ثم ينشر هـذا العمل على الملأ، وتستعين في ذلك بالوسائل الحديثة مثل الحاسب الآلي، وعلـى مثل هذا العمل البناء المثالي تعقد الآمال في التعرف على تراثنا المخطوط، ويسهل الوصول إليه والإفادة منه، وإنا لنأمل من المجلات والـدوريات المتخصصـة أن تولي هذا الجانب العناية والاهتمام، وإن تستكتب العـاملين فـي حقـل التـراث للمشاركة، وأن يواصل من كانت لديه تلك العناية مسيرته.

ثانيًا: واقع التحقيق والرؤية المثالية

1- عرض عام للواقع:

الذي يجيل النظر في واقع التحقيق اليوم يقف على ما يبعث الأسى والحسرة من العبث الذي يمنى به تراثنا، وتجأر نفائسه بمر الشكوى على أيدي بعض من أقحموا أنفسهم في ساحة التحقيق دون بصر ودراية تؤهلهم للقيام بهذه المهمة الشريفة بما تحمله في طياتها من أهداف نبيلة في بعث تراثنا وإحيائه، وقد استسهل بعضهم هذه المهمة وتصور أنها لا تعدو أن تكون عملاً آليًا فأقدم على خوض غمارها دون أن يعد العدة لذلك، وما درى أن التعامل مع المخطوطات وتحقيقها ليس بالأمر السهل أو الهين كما يتبادر إلى أذهان بعض شداة التحقيق ممن أقدم في أيامنا هذه على ميدانه دون دراية تامة بأصوله، ووعي بحقيقته، مع شيء من الجهل، وضيق ذات اليد من العلم، ومع ذلك راحوا يتسابقون بلا روية واكتراث على تحقيق المخطوطات والعمل على نشرها وإخراجها بأي شكل، إذ كان بعضهم يحث الخطى، ويلهث لكي يخرج عمله بأسرع وقت قبل أن يسبقه أحد إلى إخراجه، إما لغرض شخصي أو تجاري، ولا شك أن ذلك كثيرًا ما يكون على حساب إتقان العمل، والبعد عن النهج القويم لأصول التحقيق التي لا ينهض بها إلا من هو مؤهل لها علمًا وفهمًا وإدراكًا ودراية، ومن هنا برزت في ساحتنا الثقافية أعمال عديدة من كتب التراث المُحققة تحقيقًا هزيلاً يشيع فيه التصحيف والتحريف والخلل والأخطاء العلمية في التعليقات إلى درجة يتمنى معها المرء لو أن تلك الكتب خرجت بدون ذلك التحقيق الذي عدمه أجدى وأنفع من وجوده. وعالم المخطوطات يحتاج إلى محقق بارع يعيش مع تراثنا، ويغوص في أعماق بحوره المترامية الأطراف ليستخرج لنا درره ونفائسه بهمة وعزم لا يعرف الملل والكلل، ولا يستنيم للراحة والدعوة، ويسهر الليالي الطوال والناس نيام يسرح الطرف في أوراقها بخطوطها المتنوعة من الواضح الجلي والغامض الذي لا يتمكن من قراءته بصعوبة بالغة وبعد كد وعناء إلا من أوتي حظًا وافرًا من العلم والدراية بأسرار خطوط العلماء والنساخ في عصور التدوين على اختلاف مراحلها، وما

أكثر ما يواجه المرتاد لهذا العالم من عقبات، ويعترض طريقه من مشكلات، وما يلقاه من عناء ويبذله من جهد شاق يحتاج إلى مزيد من الصبر في سبيل الوصول إلى الصواب في تقويم كلمة، أو تصحيح تحريف وتصحيف، أو تخريج نـص، أو إيضاح مشكل، أو تيسير الوصول إلى ما تنطوي عليه من علم ومعرفة بالفهارس المتنوعة، ويمكن الإشارة إلى أبرز مظاهر واقع التحقيق فيما يلي:

1- تشويه عدد كبير من المخطوطات بالتصحيفات والتحريفات لضـعف القـدرة والدراية بإدراك ما قد يعتور بعض المخطوطات من ذلك، بـل ربمـا تصـرف البعض بتغيير الصواب وإثبات الخطأ في القراءة والتقويم وإثبات الفروق.

2- تصرف بعض المُحققين بالزيادة والنقصان في النصوص المُحققة على غيـر أسس علمية سليمة.

3- التهاون في البحث عن نسخ المخطوطة من قِبل بعض المُحققين، والاكتفاء في التحقيق بنسخ هزيلة مع وجود نسخ عالية لها، والاقتصار أحيانًا على مخطوطـة واحدة مع وجود مخطوطات عديدة للكتاب.

4- تصرف بعض المُحققين في عنوان المخطوطة بإهمال العنوان القديم، ووضع عنوان حديث، وجعله في الصدارة أصلاً، والعنوان القديم ثانويًا، كما صنع مـثلاً محقق كتاب شبهى النعم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم للألوسي حيث جعل عنوانه (عارف حكمت حياته ومآثره) ثم ذكر العنوان القديم، ومثل هـذا الصـنيع يتنافى مع أصول التحقيق التي تقتضي إثبات العنوان الصحيح من واقع المخطوط نفسه.

5- عدم التنسيق بين المُحققين في إخراج المخطوطات وتحقيقها فقد يعمـل فـي الكتاب الواحد أكثر من محقق في فترات متقاربة، ولا يعلم أحدهم بمـا يصـنعه الآخر، وربما كان بعضهم على علم ولكنه يتجاهل، ويسابق الزمن ليفوز بإخراجه وتحقيقه قبل الآخر، والاضطراب الواقع في هذا الجانب يؤدي إلى إهدار الطاقات المتعددة في عملٍ واحد، وكان بالإمكان أن يستغل في عمل آخر مثمر يميط اللثام عن درة ثمينة أخرى من كنوز تراثنا الثر، ولتلافي ذلك يحتاج الأمر إلى تضـافر

جهود المُحققين، والتنسيق بينهم فيما يزمعون تحقيقه عن طريق الإعلان عن ذلك في الصحف والمجلات، أو عن طريق المراسلات والمكاتبات فيما بينهم، وهنـاك نشرات تهمتم بأخبار التراث تصدر عن معهد المخطوطات بالقـاهرة والكويـت، وعن بعض الهيئات العلمية والجامعات، وهي وسيلة نافعة للتواصل بين المشتغلين في تحقيق التراث إذا ما قامت بدورها على الوجه المطلوب في متابعة المُحققـين، وحثهم على إخطارها بكل ما يجد لديهم في هذا الحقل.

ومن السلبيات هنا أن يعلن بعض المُحققين عن مباشـرته لتحقيـق المخطوطـة الفلانية، وهو لم يخط فيها حرفًا واحدًا، ولم يخط خطوة عملية في تحقيقها، وإنمـا حدث نفسه بذلك، ورغب في حجز هذه المخطوطة لنفسه لعله في يوم مـا يقـوم بتحقيقها، مما قد يفت في عضد بعض الراغبين في مباشرة العلم في التحقيق رغبة فعلية، وقد رأيت إعلانًا لبعض المُحققين عن شروعه في تحقييق كتـاب مضـى عشر سنوات على الإعلان عنه وهو لم ير النور إلى يومنا، ولا يفسر مثـل هـذا السلوك إلا بالأنانية، والاحتكار الذي قد يحرمنا من ظهور أثر نفيس ومن لم يجـد في نفسه الرغبة الأكيدة، والقدرة، والوقت الكافي كان حريًا به ألا يقدم على مثـل هذا المسلك.

6- إسراف بعض المُحققين في التعليقات والحواشي والنقول التي يثقل بها كاهـل النص المُحقق حتى تطغي عليه بحيث نجد في بعض النصوص المُحققـة سـطرًا واحدًا من النص في أعلى الصفحة، والباقي للتعليقات والحواشي التي يتزيد فيهـا ولا تدعو الحاجة أو الضرورة إليها، وبعضهم يسرف فـي تخـريج النصـوص ويستكثر من ذكر المصادر المعتمدة وغير المعتمدة، بل ربما خرج بعضـهم فـي خضم ذلك نصًا قديمًا من كتب حديثة، وعزاه إليها متنكبًا بذلك الطريق الصحيح، والإغراق في هذا الجانب كثيرًا ما يكون على حساب العمل الأساسي في التحقيق وهو تقويم النص وتحريره، وتصحيح ما فيه من تصحيف وتحريف.

7- عدم القدرة عند بعض من يُقدِمُون على التحقيق على قراءة خطـوط بعـض المخطوطات القديمة كالخط المغربي أو الأندلسي، أو الكوفي، أو بعض خطـوط

العلماء الرديئة مما يحمله على حذف الكلمات التي يقف عنـدها، أو تبـديلها، أو يقرأها قراءة خاطئة متناسيًا ما تقتضيه الأمانة العلمية والنظرة الصائبة في التغلب على مثل هذه المشكلة بالتعرف على أنواع الخطوط وقواعدها، والرجـوع إلـى الخبراء بها عند الضرورة، أو الرجوع إلى بعض المصادر المساعدة في حل مثل هذه المشكلات.

8- اقتصار البعض على إعادة طبع كتاب كان قد طبع قديمًا دون تحقيقـه علـى نسخ أخرى أو البحث عن النسخة التي طبع عليها إذا أمكن التعرف عليهـا؛ لأن الكتب التي طبعت قديمًا لا تشير إلى المخطوطات التي طبعت عنها غالبًا، ومـع ذلك نجد الكتاب في طبعة جديدة يحمل عبارة حققه فلان أو لجنة مـن العلمـاء، وتبحث عن شيء من مظاهر التحقيق فلا تجد إلا ما يجده الظمآن الـذي ينتظـر السراب.

9- انتزاع بعض الأبواب من الكتب المنشـورة والمشـهورة لمـؤلفين بـارزين وتحقيقه، ونشره باسم الباب الذي جاء به، أو بوضع اسـم يتناسـب مـع المـادة المنتزعة من الكتاب، ورأيت شيئًا من ذلك في أبواب انتزعت من العقد الفريد لابن عبد ربه، ومن إغاثة اللهفان لابن القيم، ومن الأشـباه والنظـائر لجـلال الـدين السيوطي في النحو، ومن إحياء علوم الدين للغزالي ومن بعض كتـب الأحاديـث وغيرها، وبعض من يعمدون إلى مثل هذا الصنيع لا يشيرون إلى أنه منتزع مـن الكتاب الفلاني، بل ربما زاد بعضهم في الإيهام بذكر مخطوطات للكتـاب الـذي انتزع منه الباب، أو الاقتصار فيها على القدر المنتزع، مما قد يوهم أن المنشـور كتاب آخر أو جديد للمؤلف، وفي ذلك خداع وتدليس غير مقبول علـى إطلاقـه، وربما كان مقبولاً بمبررات مقنعة، كأن يكون المنتزع من كتاب لم ينشر بعـد ولا زال مخطوطًا، أو يكون الغرض من إفراده هو دراسته وتحليله، ولابد في ذلك كله من الإشارة الصريحة إلى أن هذا القدر المنشور إنما يمثل بابًـا أو فصـلاً مـن الكتاب الفلاني وذلك في صفحة العنوان، وفي المُقدمة .

10- درج بعض المُحققين المشهورين إلى الاستعانة ببعض طلابه في التحقيـق، وخاصة إذا كان الكتاب كبيرًا من الموسوعات ذات الأجزاء المتعددة، وتتحول هذه الاستعانة عند البعض إلى اعتماد كلي على هؤلاء الطـلاب مـع قلـة خبـرتهم، ودرايتهم، وغالبًا ما يقتصر دور المُحقق المشهور على الإشراف والمراجعـة إن تيسر له شيء منها، وفي نهاية المطاف تأمل تلك النجوم الصغيرة ليسطع ضـوء المُحقق المشهور على الكتاب في طرة تقول تحقيق فلان بن فـلان دون الإشـارة لاولئك الجنود المجهولين، ومثل هذا العمل يعد جورًا وجناية من جهتـين جهـة فقدان الأمانة العلمية التي ينبغي أن يتحلى بها المُحقق، والجهة الثانيـة الاسـتهانة بتراثنا والعبث به وتشويهه على أيد غير مؤهلة للقيام بمثل تلك المهمة.

ولعل الدافع إلى مثل هذا السلوك يتمثل في صراع التسابق على نشر المخطوطات عند بعض المُحققين لأغراض مادية صرفة، أو للاستكثار مما ينشر ويحقق علـى يده لبناء مجد وهمي من الشهرة الزائفة، ولو على حساب الإجادة وإتقان العمل.

وأرجو أن لا يفهم من ذلك أن الاستعانة بالآخرين في مجال التحقيـق مرفوضـة على إطلاقها بل المرفوض منها الصورة التي أشرت إليهـا، والطريقـة المثلـى لتحقيق الكتب الموسوعية ذات الأجزاء المتعددة أن يتعاون على تحقيقها عدد مـن المُحققين المقتدرين المتمرسين في مجال التحقيق، إما بإشراف بعـض المراكـز العلمية أو الجامعات أو بعض دور النشـر المؤهلـة لـذلك، وتقتضـي النظـرة الموضوعية أن أشيد بكوكبةٍ من المُحققين الذين لهم يد طولى في خدمة تراثنا على أسس من التحقيق العلمي عالجوا بها مشكلاته وفتحوا مغاليقه، وذللـوا صـعابه، وحرروا كلماته، وصححوا أخطاءه تصحيفًا وتحريفًا، ويسروا الوصول إليه بوضع الفهارس الفنية المتنوعة ولبعضهم أعمال في التحقيق تعد مثالاً يحتـذى، وإن أدى الأمر عند بعضهم إلى القصور والفتور في بعض أعماله بعد أن تراكمـت عليـه الكتب التي يريد أن يحققها، وتوزعت جهوده على أكثر من كتاب، ويبـدو ذلـك عندما تستحضر أعماله السابقة التي أبدع فيها إيما إبداع.

وأسماء هؤلاء لامعة لا تغيب عن بال المهتمين بالتراث، ومن منا لا يذكر -على سبيل- المثال أحمد تيمور باشا، وأحمد زكي باشا محقق كتابي الأصنام وأنساب الخيل للكلبي، والعلامة أحمد محمد شاكر، وأخاه محمود محمد شاكر وشيخ المُحققين وعاشق التراث الأستاذ عبد السلام محمد هارون، والأستاذ أبا الفضل إبراهيم، والأستاذ عبد العزيز الميمني وغيرهم.

ولتقويم الوضع السائد تقويمًا صحيحًا لابد من قيام حركة نقدية جادة لما ينشر من تراثنا، وعن طريق هذه الحركة نقف على الهزيل من الأعمال ونسعى إلى تقويمه، ونضع يد القائمين بها على الأصول الصحيحة التي ينبغي أن يكون عليها التحقيق في صورته المثالية، مع الإشادة بالأعمال الجادة والمتقنة والتنويه بها، وساحتنا اليوم تكاد تخلو من مثل هذه الحركة إلا في القليل النادر الذي لا يواكب السيل الجرار من الكتب المُحققة التي تلفظها أفواه المطابع كل حين. ونأمل من مجلات المجامع اللغوية والعلمية ومعهد المخطوطات أن تولي هذا الجانب كل عناية واهتمام، ولعل هذا الواقع هو الذي أوحى لي أن أدلي بدلوي بين الدلاء بوضع بعض التصورات للرؤية المثالية في مجال تحقيق المخطوطات حسب المراحل التي ينبغي اتباعها في هذا الصدد بإيجاز شديد، وبما يتسع له الوقت فيما يلي:

الرؤية المثالية لتحقيق المخطوطات

المدخل: حول مفهوم التحقيق

قبل أن أضع بين أيديكم بعض التصورات المثالية حول مراحل التحقيق المتعددة لابد أن نقف على مفهوم التحقيق الذي يتمثل في إخراج الكتاب على أسس صحيحة من التحقيق العلمي في عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف والخطأ، والنقص والزيادة بصورة يكون فيها متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تمت على يد مؤلفه ((أو إخراجه بصورة مطابقة لأصل المؤلف، أو الأصل الصحيح الموثوق إذا فقدت نسخة المؤلف)).

وعلى ذلك جرى جمهرة من المُحققين الذين عنوا بالتصنيف في أصول تحقيق المخطوطات [1]، وليس التحقيق للمتن – كما يقول الأستاذ عبد السلام هارون ((تحسينًا أو تصحيحًا وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها)) [2].

وهناك أمور لابد من توفرها في المُحقق منها حبه وشغفه بالتراث الذي يتصدى لتحقيقه، وإيمانه بدوره الفعال في الحاضر والماضي، واحترامه له، وأن يكون على صلة وثيقة به في جميع فروعه وتخصصاته، وعلى دراية واطلاع واسع في موضوع ما يريد تحقيقه من المخطوطات إلى جانب معرفته التامة بأصول التحقيق، وتمرسه بقراءة خطوط القدماء من العلماء والنساخ مع الصبر والأمانة.

أولاً: مرحلة اختيار المخطوط:

تبدأ هذه المرحلة مع التفكير باختيار المخطوط الذي يراد تحقيقه، وهنا لابد من الاستعانة بما طبع من فهارس المخطوطات لكثير من المكتبات، وبالفهارس الداخلية المعدة للاستعمال داخل المكتبة مع استشارة أهل الخبرة والاطلاع الواسع على المخطوطات للاسترشاد بهم في تحديد ما يصلح للعمل به وتحقيقه ابتداءً. أو بأخذ رأيهم فيما تم اختياره من قبله لعله يجد عندهم ما يرشده إلى الطريق الصحيح فيما هو بصدد اختياره من المخطوطات، من حيث القيمة العلمية للمخطوط وأهميته للنشر أو عدم ذلك، وهل حجمه وعدد أوراقه مناسب بالنسبة لمن يرغب في تسجيل الكتاب رسالة للماجستير أو الدكتوراه، وهل يعمل في تحقيقه أحد، أو هل سبق طبعه وتحقيقه، ويمكن التعرف على أمر الطبع أو عدمه من خلال بعض الكتب التي تعني برصد ما طبع من التراث مثل معجم المطبوعات العربية والمصرية لسركيس، ومعجم المخطوطات المطبوعة للدكتور

---

[1] انظر تحقيق االنصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ص45، وتحقيق التراث للدكتور عبد الهادي الفضلي ص35.

[2] تحقيق النصوص ونشرها – للأستاذ عبد السلام هارون ص 47.

صلاح الدين المنجد، وذخائر التراث العربي والإسلامي للأستاذ عبد الجبار عبد الرحمن، ويفيد في هذا الباب تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، وتاريخ التراث لفؤاد سزكين، والأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة. ولا يقتصر على ذلك إذ أن بعض المصنفات في هذا الجانب وقف عند فترة زمنية محددة، وقد يكون ما يراد تحقيقه خارج نطاق هذه الفترة، إلى جانب قصور البعض عن الإحاطة بكل ما حقق وطبع من التراث مما يقتضي مواصلة البحث فيما يجد من مؤلفات في هذا الصدد.

ثانيًا: مرحلة جمع النسخ:

وهي مرحلة مرتبطة بسابقتها، فإذا عثر الباحث على المخطوطة المناسبة للعمل على تحقيقها تعين عليه أن يسعى حثيثًا لجمع نسخها من شتى المكتبات، وأينما كانت، ولا عذر له في التقصير، فقد تيسر السبيل إلى ذلك بواسطة الفهارس المتعددة لكثيرٍ من مكتبات العالم على ما بها من قصور، واستخدام التقنية الحديثة كالحاسب الآلي في بعض المكتبات، وعن طريق بعض الموسوعات التي ترصد تراثنا كما صنع بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، وفؤاد سزكين في تاريخ التراث حيث درجا على الإشارة إلى مكان وجود الكتاب المخطوط بنسخه العديدة في معرض ذكرهم لمؤلفات من يتحدثون عنه من العلماء، مما يساعد على معرفة أماكن وجودها، ومن ثم يسعى في الحصول عليها بواسطة التصوير أو الرحيل إليها في عقر دارها للنسخ أو المقابلة، والتقصير في هذا الجانب يؤدي إلى خروج العمل مبتورًا؛ إذ النسخ المتعددة ربما فتح بعضها مغاليق بعض، وصحح بعضها خطأ الآخر، أو أكمل نقصًا، أو أزال لبسًا، أو أرشد إلى ما يعين على تقويم الكتاب دون زيادة أو نقصان.

وهنا يجب التنبيه إلى أن جهود الباحث عن النسخ لا ينبغي أن تقتصر على المكتبات العامة، بل لابد أن تمتد إلى المكتبات الخاصة لبعض العلماء والمهتمين بالمخطوطات فكم وجد في مثل هذه المكتبات من نسخ فريدة وعالية وموثقة لبعض الكتب، ومن ذلك -على سبيل المثال- أن النسخة الوحيدة من تاريخ المدينة لابن

شبة، إنما وجدت في مكتبة رباط الشيخ مظهر بالمدينة النبوية، ويتطلب ذلك من المُحقق صبرًا وجهدًا شاقًا في البحث والتنقيب الذي قد يطول، ويقتضي السفر والرحيل في سبيل البحث عن المراد، وليس معنى ذلك أن يعمل على جمع كل ما يوجد من نسخ المخطوطة إذا كانت نسخها كثيرة مثل بعض الكتب المشهورة التي قد تصل مخطوطات بعضها إلى أكثر من مائة، بل يجتهد قدر الطاقة في الحصول على النسخ الموثوقة والمعتمدة، ويكتفي في الغالب بثلاث إلى خمس نسخ بالصفة المذكورة.



وإذا لم يجد الباحث بعد التحري والتقصي الدقيق سوى نسخة وحيدة جيدة وصحيحة وكاملة وموثقة فلا ضير في العمل على تحقيقها غير أنها تحتاج منه إلى معاناة كبيرة ويقظة ووعي في التقويم والتصحيح، وسيأتي شيء من التوضيح حول ذلك:

ثالثًا: مرحلة اختيار النسخ المعتمدة ودراستها:

وفي هذه المرحلة تثار أمور عديدة أشير إلى أبرزها لمحًا فيما يلي:

1- دراسة المخطوطة قبل التحقيق والتعرف على موضوعها ولغة مؤلفها وأسلوبه في الكتابة إذا كانت النسخة بخطه، وأن يتعرف على نوع ورقها، وخطها وتاريخ نسخها وعنوانها، واسم مؤلفها، ومدى كمالها من نقصها، وما عليها من تملكات، وقراءات، وإجازات مع التأكد من وصول النص كما وضعه صاحبه ودراسة هذه الأمور تفيد كثيرًا في معرفة قيام النسخ والمهم منها واختيار المناسب، كما يساعد في عملية التقويم وتحرير النص في أثناء التحقيق.

2- اختيار النسخ المعتمدة الموثقة كأن تكون النسخة بخط المؤلف، أو مقروءة عليه، أو عليها إجازة منه، أو مصححة، أو كاملة غير ناقصة وواضحة الخط، أو منقولة عن نسخة بخط المؤلف التي بخطه، ويجعل منها أصلاً أو النسخة الأم للتحقيق تنسخ ويقابل عليها غيرها من النسخ للتقويم والتصحيح وإثبات الفروق، ولا ينبغي تقديم سواها عليها إلا إذا ثبت أنها مسودة المؤلف التي تمثل الصورة الأولى.

وهناك صورة أخرى أتم منها وأكمل تمثل مبيضة المؤلف، أو إذا اعتورها نقـص وشاعت فيها الخروم التي قد تأتي على قدرٍ كبير مـن صـفحاتها بفعـل التآكـل والأرضة والرطوبة، ويليها النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف والموثقة بقرارات وإجازات وسماعات وقريبة من عهد المؤلف في نسخها، ثم بعد ذلك تقدم النسـخة المصححة والكاملة على النسخة الناقصة والتي يشيع فيها الخطأ.

3- في مرحلة اختيار النسخ ودراستها لابد من الـوعي بطبيعـة التـأليف عنـد المتقدمين من العلماء، ويتبع ذلك من وجود مسودة لبعض الكتب، وخروج الكتاب في صورته النهائية بعد مروره بأكثر من مرحلة، ولمثل هذا النوع مراعاة خاصة في التقويم والتحقيق؛ إذ يقتضي الموقف أن يتم اختيار النسخة التي تمثل الصورة النهائية للكتاب كما تم على يد مؤلفه، ولا ينبغي الخلط في هذا الصـدد بـين مـا يسمى بالإبرازات المتعددة للكتاب الواحد، فإذا وجدنا صـورتين لكتـاب واحـد، إحداهما مختصرة، والأخرى مسهبة فلابد لنا من دراسة الصورتين لنعرف هـل المختصرة تمثل الخطوة الأولى للكتاب، ثم تلتها الخطوة الثانية وهي المسهبة، فإذا كان الأمر كذلك فالاختيار الأولي يكون للمسهبة، أما إذا ظهر لنا أن المسهبة هي الخطوة الأولى، والمختصرة هي خطوة تالية قصد منها المؤلف اختصـار عملـه السابق، فيصبح هنا من الممكن أن نعد كلاً منهما كتابًا مستقلاً، وينشر كل منهمـا على حدة، أو يستعان بأحدهماعلى نشر الأخرى وتحقيقها.

وقد اقتصر الدكتور رمضان عبد التواب على نظرة مجملة حيال هذا الموقف مما يوقع في شيء من اللبس، والوهم حينما قرر إيثار النسخة المسهبة على المختصرة بصورة مطلقة دون تفصيل وإيضاح [1] أما إذا كانت هـذه الظـواهر اختصـارًا وإسهابًا في نسختين إحداهما أبرزها المؤلف في حياته، والأخـرى بـرزت بعـد وفاته، فالأجدر بالاختيار الأولى منهما.

ويمكن التعرف على مسودة المؤلف بما يشيع فيها من كشط واضطراب، وكثـرة الإلحاقات.

([1]) انظر كتاب مناهج تحقيق التراث ص 70.

4- هناك نسخ تتعدد لمخطوطة واحدة منقولة عن أصول مفقودة وقد يكون بينهـا وجوه تشابه واختلاف في كثير من الكلمات، أو تقديم وتأخير في بعض السطور، والأبواب، ومثل هذه النسخ تحتاج إلى مزيد من الدراسة لاختيار المناسب منهـا، ولا ينبغي أن يغيب عنا هذه المقاييس التي سبقت الإشارة إليها في اختيار النسـخ المعتمدة، كما يلاحظ أن قدم النسخة ليس هو الحافز على الاختيار دائمًا، فقد تكون هناك نسخة في القرن العاشر تقدم على نسخة في القرن السابع لكونها أكمل منهـا وأصح، أو نقلت عن أصل قديم في القرن الخامس، أو تحمل بعـض المرجعـات كأن تكون بخط أحد العلماء البارزين أو قرئت عليه، أو صححت من قبله.

وإذا كان الأصل مجهولاً فلابد من المقارنة بين النسخ المتعددة ودراستها من حيث التشابه، واختلاف الروايات، ومنهج المؤلف ولغته، ومدى العلاقة بين النسخ مـن حيث الأخطاء، والنقص والتمام؛ لأن ذلك قد يوحي لنا أن هذه النسـخ المتعـددة منقول بعضها عن بعض، وإذا ظهر لنا تشابه فيها من حيث الأخطاء والتصحيفات والتحريفات، والنقص والزيادة والتقديم والتأخير، وتم التأكد من ذلك فيمكن الاكتفاء بنسخة واحدة منها تحمل مقومات اختيارها من حيث وضوح الخط، وعدم النقص، والخروم بفعل الأرضة (العث) ويطرح الباقي حيث لم تعد له قيمة بهذه المثابة.

5- بعض المخطوطات يحدث في أوراقها اضطراب وتداخل وتقـديم أو تـأخير بسبب تآكل تجليدها وتفكيك أورقها، أو أي عوامل أخرى فيتـوهم مـن لا يـدقق النظر أن بها حزمًا، ولو تتبع أوراقها بدقة ولاحظ سياق الكلام والموضوعات من حيث الانسجام وعدمه لاستطاع أن يعيدها إلى نصابها الصحيح، فتبدو كاملة غير ناقصة.

رابعًا: مرحلة نسخ المخطوطة:

هذه المرحلة من المراحل الهامة في تحقيق المخطوطات تحتاج إلى تمرس وخبرة بقراءة الكتب المخطوطة، وبخطوط العلماء، والنساخ على اختلاف أنواعهـا مـن نسخي، ومشرقي، ومغربي، وأندلسي، وكوفي، وبعضها له رسم خاص ولاسـيما الخط المغربي والأندلسي؛ حيث يوجد شيء من الخـلاف بينهمـا وبـين الخـط

المشرقي في رسم بعض الكلمات ونقطها، ففي الخط المغربي مـثلاً تـنقط الفـاء بنقطة من أسفلها، والقاف بنقطة من أعلاها، وبعض المخطوطات يقل فيها الـنقط والإعجام ويحتاج إلى يقظة في القراءة، وبعضها تتقـارب فيـه أشـكال بعـض الحروف مثل الدال والراء واللام والغين والفاء، وبعض المخطوطات يأتي خطها رديئًا ومتشابكًا إلى درجة يصعب معها قراءته، وبعضها لا يخلـو مـن التآكـل والخروم، والطمس، وكل ذلك يحتاج عند النسخ إلى شيء كبير من الفطنة والدربة والتمرس بخطوط العلماء، وقد يتطلب الأمر الاستعانة في أثناء النسـخ بمراجعـة النسخ الأخرى أو المصادر التي نقل عنها المؤلف، أو نقلت عنه للتأكد مما يستغلق على الناسخ قراءته من كلمات، وقبل ذلك كله لابد من التعرف على قاعدة الخـط الذي سار عليه كاتب المخطوطة من مؤلف أو ناسخ، وقياس الأشـباه والنظـائر بعضها ببعض مما قد يزيل الغموض أو اللبس، ويوصل إلى القراءة الصـحيحة، ولابد في أثناء النسخ من التنبه إلى وضع علامات الترقيم المعروفة من فاصلة، أو نقطة أو قوسين، أو علامة تنصيص واستفهام، وتعجب، أو معكوفين، أو علامـة الجمل المعترضة ونحو ذلك، مع مراعاة تنقيط ما لم ينقط من الحروف، ووضـع الهمزات وألف المد إذا أهملها الناسخ، كما تتطلب هذه المرحلة السير على نهـج الرسم الإملائي الذي انتهت إلينا صورته ويجري العمل به في أيامنا، ولابد مـن الإشارة إلى ذلك عند وصف النسخة في مُقدمة التحقيق.

ومن المهم جدًا في هذه المرحلة ملاحظة العلامات والإشارات التي تشيع في كثير من المخطوطات، مثل العلامة التي تدل على سقطٍ في الصلب واستدراك له فـي الهامش وهي عبارة عن خط معكوف يتجه يمينًا أو شمالاً، وبعضهم يكتـب إلـى جوار الكلمة المستدركة كلمة ((صح)) أو ((رجع)) أو ((أصل))، وهناك علامـة توضع فوق العبارة الصحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، وهي عبـارة عـن حرف صاد ممدوة ((صـ)) وتسمى عند علماء أصول الحديث الضبة [1]، وهناك رأس العين ((عـ)) توضع إشارة إلى ((لعله كذا)) وأحيانا يستعمل بعض النسـاخ

([1]) انظر الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع ص 166.

دائرتين صغيرتين توضع بينهما الزيادة، وبعض الأرقام يكتب بطريقـة مخالفـة للأرقام الموجودة في يومنا مثل الرقم ((4)) الذي يكتب على شـكل رأس عـين يتصل به من طرفه الأيسر حرف ألف نازل إلى أسفل هكذا (أ)، وغير ذلك من الظواهر التي تشيع في المخطوطات [1].

وحينما يستوقف ناسخ المخطوطة شيء من ذلك فلابد من التعرف عليـه بسـؤال أهل الخبرة، وإذا أتم المُحقق نسخ الأصل يتطلب الأمر منه أن يقابل ما نسخه على الأصل ليتثبت من صحة النسخ وتمامه، والأولى أن يستعين في ذلك بمن يقرأ عليه المنسوخ وهو يتابع في الأصل، وهذه المقابلة على جانب كبيرٍ من الأهمية، ونبـه إلى خطر إغفالها العلماء السابقون يقول الأخفش: (إذا نسخ الكتاب ولم يعارض ثم نسخ ولم يعارض خرج أعجميًا) [2].

خامسًا: مرحلة المقابلة واثبات الفروق أو القراءات الحاصلة من النسخ المعتمدة:

تتطلب هذه المرحلة دقة متناهية، ويقظة تامة في التعامل مع النسخ المعتمدة فـي التحقيق عند المقابلة بغية تحرير النص وإثبات الفروق أو القراءات الحاصلة عـن مقابلة الأصل المختار أو النسخة الأم بالنسخ الأخرى المعتمدة.

وهناك بعض الإشارات والتصورات للمواقف التي ينبغي اتخاذها في مثـل هـذه الحالة منها:

1- يظهر من مقابلة النسخ المعتمدة للتحقيق فروق واختلاف في قـراءة بعـض الكلمات، وهنا لابد للمحقق من دراسة هذه الفروق وتقليب النظر فيها، واختيار ما يراه صوابًا وقيمًا للنص ويشير إليه في هامش التحقيق إذا كان الأمر مجرد قراءة أخرى تؤدى بها الكلمة، أما إذا كانت القراءة المثبتة في النسـخة الأم يبـدو بعـد التثبت أنها خطأ أو تصحيف أو تحريف فالأمر هنا يحتاج إلى شيء من التفصيل،

([1]) انظر حول ذلك ما رصده الأستاذ عبد السلام هارون في كتابه (تحقيق النصوص ونشرها) ص 55، 56، 57.

([2]) تدريب الراوي (123/2).

ويتوقف ذلك على قيمة النسخة المختارة أمًا أو أصلاً، فإذا كانت عالية وبخط المؤلف فيجري التصحيح والتصويب في الهامش، ويبقى الصلب كما هو، أما إذا كانت النسخة تقل عن ذلك درجة ومكانة فلا بأس أن يكون التصويب في صلب المخطوطة مع الإشارة في الهامش إلى الخطأ الذي صوب، ويذكر رمز النسخة المقابل بها إلى جوار علامة الترقيم الخاصة بهذا التصويب. وعند تصويب قراءة من واقع النسخ الأخرى أو ترجيح قراءة لابد أن يشير المُحقق إلى الأسباب والحجج التي توصل بها إلى مثل هذا التصرف، ويعين المُحقق في الكلمات التي يشك في خطئها وصوابها بين النسخ التي يقابل بعضها ببعض. أن يلاحظ التقارب للهيئة الحرفية التي تتقلب فيها العبارات أو الكلمات ويقلبها على وجوهها العديدة حتى يصل إلى الصواب مستحضرًا في ذلك فطنته، أو مستعينًا ببعض المصادر اللغوية للتعرف على الوضع السليم للعبارة وفق ما ينسجم مع السياق، وفي اللغة العربية كلمات كثيرة تتقارب، أو تتفق شكلاً وتختلف معنى مما يجعل المُحقق بحاجة إلى ثقافة لغوية راسخة.

2- إذا وجد المُحقق زيادة في النسخ الأخرى على النسخة المختارة أصلاً فإذا كانت هذه النسخة بخط المؤلف وتمثل الصورة النهائية لكتابه، فإن هذه الزيادة تذكر في هامش التحقيق ويبقى الأصل كما هو، وإذا كانت النسخة تقل عن هذه المرتبة علوًا وتوثيقًا فيمكن أن توضع تلك الزيادة في صلب النسخة الأم ويشار في الهامش بما يوحي بهذه الزيادة ومصدرها من النسخ الأخرى، ولابد في ذلك كله من التثبت الذي يؤكد أن هذه الزيادة منسجمة مع أسلوب المؤلف وروحه في التأليف أو من أصل الكتاب وليست إضافة أو حشوًا من بعض النساخ، أو قراء المخطوطة على أن هذا الموقف من الزيادة إنما نتمثله فيما لا يتجاوز بعض الكلمات أو العبارات، أما السقط أو الجزم الواضح الذي يستغرق سطورًا عديدة أو صفحة أو أكثر فله موقف سيأتي بيانه.

3- عند المقابلة لابد أن يلاحظ المُحقق ما قد يعتري النسخ من حشو وإكمال وإدخال بعض الحواشي في صلب الكتاب، وكثيرًا ما يحدث شيء من هذا القبيل

بسبب تصرفات بعض النساخ الضعفاء من العامة، ومثل هذا التصـرف يقتضـي التنبه والحذر، والتأمل بدقة وعناية في سياق الكتاب ومدى انسجامه، أو اختلالـه والخروج عن موضوعه واختلاف لغة مؤلفة ومنهجه، وينظر لما يشك فيـه مـن اضطراب لتنقية النص من الشوائب التي ليست من صلبه، وقـد فطـن العلمـاء السابقون للمقحم على النص فيما عرف عند علماء أصـول الحـديث بالمـدرج، وللنساخ عيوب كثيرة لا يتسع المجال للحديث عنها، وقد أدت إلى تشويه الكثيـر من المخطوطات بالتصحيفات والتحريفات مما يؤكد ضرورة الدقة فـي المقابلـة وأهميتها.

4- بعض المخطوطات يقرؤها علماء ويثبتون على هوامشها بعض التصـحيحات والتصويبات التي تعن لهم حول بعض الكلمات والعبارات، ومثل هذه التصحيحات والتصويبات لها قيمتها، وعلى المُحقق أن يستفيد منها في أثناء المقابلة، فيقوم بما تثبت صحته منها ما يتأكد خطئه في النسخة الأم إما في الهامش إذا كانت النسخة عالية بخط المؤلف، أو في الصلب مع الإشارة في الهامش إذا كانت النسخة نازلة (أي ليست نسخة المؤلف) ومن المفيد جدًا على وجه العموم أن يحلـي المُحقـق هوامش التحقيق بكل نافع مفيد من الحواشي والتعليقات والملحوظات التي يـدونها العلماء على بعض النسخ.

5- إذا بدا للمحقق خطأ لفظة أو قراءة وعدم استقامة كلمة عند المقابلة، وتبين له أن النسخ التي بين يديه أجمعت على تلك القراءة فيقدم هذا الإجماع ويأخذ بـه إلا إذا كان لديه دليل قاطع على ما بدا له خطؤه بحيث يمكن أن يرجح؛ بما لديه مـن أدلة قوية ما يخالف ذلك الإجماع، ويخرج من هذا الإجماع الذي نقصده ما يحدث في بعض النسخ من إجماع على خطأ بعينه؛ لأن بعضها منسوخ من الآخر وفـي مثل هذه الحالة ينتهج المُحقق في إثبات القراءة المناسبة على ضـوء مـا سـبق إيضاحه من اعتبارات بالنسبة للنسخة التي بخط المؤلف وما تقـل عنهـا مكانـة ومنزلة.

6- من الخطا الاعتماد في ذكر الفروق على مجرد الوضوح والغموض بحيث يهمل الغامض وينص على السهل الواضح؛ إذ كثيرًا ما يكون الصواب في جانب الغامض.

7- بعض المُحققين يبالغ عند المقابلة في إثبات كل فرق مهما صغر جريًا على نهج بعض المستشرقين، وبعض الفروق قد يكون من قبيل السهو كأن تكون الغاء منقوطة في نسخة وغير منقوطة في نسخة أخرى، ومثل هذا يتجاوز عنه، ويستوجب الأمر النص على أنه فرق، ويتجوز الأستاذ عبد العزيز الميمني في إغفال الإشارة إلى مثل تلك الهفوات والأخطاء الصغيرة عند المقابلة.

8- قد يجد المُحقق نفسه مضطرًا في بعض الأحيان إلى أن يلفق في أثناء مقابلته للنسخة الأم بالنسخ الأخرى بين روايتين، أو في فصل أو صفحة على ضوء ما يظهر له من وضوح في جهة دون أخرى، أو من تأرجح بين الخطأ والصواب في الروايتين، واللجوء إلى مثل ذلك ينبغي أن لا يكون إلا عند الضرورة القصوى، ويحتاج الأمر منه إلى دقة متناهية، ودراية وتضلع في موضوع المخطوطة أو فنها.

9- الانتباه عند المقابلة إلى ما يعرف لدى القدماء من النساخ ((بالتصفيح)) أو التعقيبة للدلالة على تسلسل الصفحات بدلاً من الأرقام، وصورتها أن يذكر في نهاية الصفحة السابقة في أسفلها جهة اليسار كلمة من الصفحة التي تلي، ويساعد ذلك كثيرًا على التأكد من اتساق الكلام وعدم وجود خرم، أو اضطراب في النسخة.

10- إذا لم يجد المُحقق للكتاب الذي يزمع تحقيقه سوى نسخة وحيدة فريدة بعد البحث والتقصي، فليس هناك ما يمنع من تحقيقها غير أنها تحتاج إلى جهدٍ مضاعف من المُحقق، وذلك بمقابلة هذه النسخة مع المصادر التي نقل عنها المؤلف أو التي نقلت عنه، ويقارن بين ما يرد في تلك المصادر بما يرد في هذه النسخة ويثبت التصويبات أو الإضافات من واقع تلك المصادر المعتمدة إما في الهامش إذا كانت النسخة عالية بخط المؤلف، وإما في الصلب إذا كانت النسخة

بخلاف ذلك، أما فروق القراء والروايات الحاصلة من المصادر، والتي يستوي فيها الأمر ولا تقتضي تصحيحًا أو إضافة فتثبت في الهامش على أي حال كانت النسخة، ومثل هذا تعدد النسخ.

11- يصادف المُحقق بياض أو خروم أو طمس في بعض النسخ، فإذا كان شيء من ذلك في النسخة الأم، ولم يهتد إليه المُحقق بالمقابلة بين النسخ أو بالرجوع إلى المصادر التي نقل منها المؤلف، أو نقلت عنه فليس من سبيلٍ في ذلك إلا بوضع نقط في مكان الخرم أو البياض مع الإشارة في الهامش إلى ذلك، أما إذا صادفت المُحقق عند المقابلة بعض الكلمات التي لم يتمكن من قراءتها بعد بذل الجهد، والاستعانة بالمصادر وأهل العلم والخبرة فعندما يرسم المُحقق الكلمة كما هي وينبه على ذلك في الهامش بعبارة (كذا في الأصل).

خامسًا: مرحلة تحرير النص بالتصويب والتصحيح والتقويم العام:

هذه المرحلة ذات صلة وثيقة بسابقتها في كثير من جوانبها لوجود قدر مشترك بين ما يتم في هذه المرحلة، وما يتم من تصحيح وتقويم بواسطة المقابلة بين النسخة الأم والنسخ الأخرى المعتمدة، وتتآزر هذه المرحلة مع سابقتها مرحلة المقابلة وإثبات الفروق لإخراج النص المُحقق بالصورة الصحيحة المأمولة بعيدًا عن الخطأ والتصحيف والتحريف والنقص، ويؤكد أهمية هذه المرحلة والحاجة الملحة إليها ما يعتور تراثنا من تصحيف وتحريف ونقص وزيادة على أيدي النساخ، ولذا فالموقف هنا يتطلب من المُحقق أن يبذل ما في وسعه من طاقة وجهد وعلم على أسس من القواعد والتصورات المثالية في أصول التحقيق مما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

1- أن يحترم المُحقق النسخة التي اختارها أصلاً من حيث التصرف في صلبها تقويمًا وتصويبًا، ولا يقدم على شيء من ذلك إلا بكل حذر، كما لا يجعل ما يرد في صلبها مرجوحًا وما يرد فيما سواها من النسخ الأقل شانًا، أو المصادر راجحًا إلا بعد تثبت ودراسة، فإن بدا الأمر بحاجة إلى شيء من التصحيح والتقويم على ضوء النسخ الأخرى فيتم إجراء ذلك في الهامش، ويبقى ما جاء في الصلب على

حاله ما عدا ما يتعلق بالقرآن الكريم فيصحح في الصلب كما سيأتي بيانه، وكثيرًا ما يتصرف بعض المُحققين في مثل هذا الوضع بإحداث التغيير تصحيحًا وتقويمًا في الصلب، ثم الإشارة في الهامش، ومثل هذا التصرف إن جاز بعضه في النسخ التي لا تحمل من الخصائص المعروفة ما يميزها فإنه لا يتناسب مع نسخة عاليـة موثقة بخط مؤلفها، كما لا ينسجم مع الروح العلميـة للتحقيـق التـي تقتضـيها المحافظة على الهوية التاريخية للنص العلمي كما وضعه مؤلفه، على أن بعـض المُحققين التصرف بالتصويت في طلب النسخة التي بخط المؤلف مثـل الـدكتور حسين نصار، وأيده الدكتور عبد المجيد ذياب[1].

وهي وجهة نظر يقبلها البعض ويرفضها الآخرون، ولا يعني هذا أن النسخة التي بخط المؤلف لا تحتاج إلى تقويم و تحرير؛ إذ كثيرًا ما تند عن المؤلف تحـت أي ظرف من ظروف التأليف بعض الأخطاء في الإملاء وفي اللغة والضبط بالشكل، أو من حيث الاختلال في سياق النثر أو الشعر بسقوط بعض الكلمات، وكل ذلـك يتطلب من المُحقق أن يجري التصحيح والتقويم اللازم على ضوء ما عرفنا سابقًا.

2- التعرف على لغة المؤلف ومنهجه وموضوع كتابه أمـر هـام فـي التقـويم والتصحيح، ويساعد في حل كثير من المشكلات التي قد تواجه المُحقق وتعتـرض سبيله.

3- إذا ساور المُحقق شكل حول تقويم كلمة في النص فالأسلم في مثل هذه الحالة أن لا يتوجه بالشك كله إلى النص بل يتوجه بالشك إلى نفسه أولاً ومدى مقدرتـه وتوفيقه في التقويم، وقد نبه إلى ذلك برجستراسر في كتابه أصول نقد النصـوص ونشر الكتب، وتبعه الدكتور رمضان عبد التواب [2].

4- إذا وجد المُحقق سياق المخطوطة يحتاج إلى إضافة حرف أو كلمة يظهر أنها ساقطة من المتن، ولم يجد ما يرشده إلى ذلك من النسخ الأخرى، فبعض المُحققين يستجيز إضافتها في الصلب على أن توضع بين معكوفين، وينبه على ذلـك فـي

([1]) انظر تحقيق التراث العربي ص237.

([2]) انظر أصول نقد النصوص ص57،86، ومناهج تحقيق التراث ص123.

الهامش، والذي أراه أن لا يتصرف المُحقق في مثل هذه الحالة في الصلب وإنما ينبه إلى ما تبدى له من هذا الأمر في الهامش بعد أن يضع الإشارة اللازمة إلى جوار الموضع الذي يرى أنه بحاجة إلى إضافة حرف أو كلمة، أما إذا كان مثل هذا الإصلاح اعتمادًا على نسخة مخطوطة فأمر التصرف فيه يتوقف على قيمة النسخة التي يراد تقويمها، هل هي نسخة المؤلف أم لا، ويكون التعامل بحسب ما عرفنا في مواقف مشابهة من قبل، والذي لا يقبل هنا أن يتم التصرف في صلب المخطوطة بإضافة ما يبدو ساقطًا اعتمادًا على بعض المصادر في حين أن مثل هذا التصرف إنما يكون في الهامش.

5- يحتاج المُحقق في مرحلة التصحيح والتقويم غالبًا إلى مراجعة المصادر التي نقل عنها المؤلف. أو المصادر التي نقلت عنه، ويمكن الإفادة منها بحدود لا تتجاوز الاسترشاد بما ورد فيها مما هو في الأصل، وإذا كان في الأصل ما يدعو إلى تقويمه من هذه المصادر زيادة ونقصًا واختلافًا في الرواية، أما ما يتعلق بالزيادة والنقص فقد عرفنا الموقف من ذلك في الفقرة السابقة، أما ما يتعلق باختلاف الرواية بين ما جاء في الأصل وبين المصادر فالصواب الذي أراه أن يشار إلى هذا الاختلاف في هامش الأصل، ولا يكون ذلك على سبيل الجزم دائمًا فبعض الروايات يتطرق إليها الاحتمال فيشار إليها بموجب ذلك، ولست مع الدكتور عبد المجيد دياب الذي يرى تقديم رواية المصادر على رواية الأصل بأن يجعل ما في المصادر في الصلب ويشار إلى رواية الأصل في الهامش إذا كانت مصحفة [1] ولا أدري أين نذهب مع هذا الرأي بما نعرفه من حال بعض المؤلفين الذين يوردون بعض النصوص والروايات من حفظهم دون الرجوع إلى الأصل الذي ورد فيها، وربما تصرف بعضهم في ألفاظ ما ينقلونه من المصادر أو فيما يرونه بالمعنى، فكيف تقدم رواية المصادر الأخرى التي يمكن أن يتطرق إليها مثل تلك الاحتمالات على رواية الأصل.

([1]) تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره ص 265.

6- في مجال الأدب والتاريخ وبعض الفنون ينبغي أن يلاحظ أن بعض المـؤلفين -ولا سيما في العصور المتأخرة- يستعمل بعض الألفاظ والعبارات العامية، وهنا يتطلب الموقف من المُحقق أن يبقي هذه الألفاظ والعبارات على ما هي عليه فـي الصلب من أي نسخة كانت، وينبه إلى ما هي عليه في الهامش. ذلك لأن أي تغيير في الصلب لمثل هذه الحالة يعد طمسًا لظاهرة من ظواهر التأليف التي قـد تفيـد الدارسين للغة العربية وأطوارها كثيرًا، وقد وجد شيء من ذلك عند ابـن تغـري بردى في النجوم الزاهرة وفي المنهل الصافي.

7- لابد من اليقظة التامة في أثناء التصحيح والتقويم إلى ما قد يكون مقحمًا على المخطوطة بفعل النساخ الذين ربما أدخلوا بعض الحواشي والهوامش الموجـودة على النسخة التي ينسخون منها في صلب ما ينسخونه ويكثر ذلك في محيط الجهلة والمبتدئين من النساخ.

8- تتطلب مرحلة التقويم العام ضبط النصوص والأعلام بالشكل ولا سيما الآيات القرآنية، والحديث النبوي، والشعر، ويحتاج الأمر هنا إلى الدقة والدراية بقواعـد النحو العربي، هذا إذا لم تكن النسخة بالشكل، أما إذا كانت كـذلك فينظـر هـل النسخة المعتمدة أصلاً هي نسخة المؤلف؟ وهل هو الذي قام بضبطها بالشكل؟ فإذا تم التحقق من ذلك ببعض القرائن التي تعود على شخصية المؤلف العلمية ومـدى درايته بقواعد اللغة العربية، وغير ذلك من القرائن كأن تكون الأخطاء مكررة في جميع النسخ مما يوحي بأن نسخة المؤلف هي المصدر لها جميعًا وعنـدها يبقـى الضبط على ما هو عليه من الخطأ في الصلب، ويصحح في الهامش مع التعليـل لهذا التصحيح ويتم التغاضي عما له أكثر من وجه في الضبط، أو ما هو مختلـف في إعرابه عند النحاة، أما النسخة الثانوية والتي يحتمل أن يكون الضبط المحـلاة به إنما هو من تصرف بعض النساخ فهنا يمكن أن يقوم ويصـحح فـي الصـلب ويشار إلى ذلك في الهامش مع مراعاة الإشارة إلى مثل هذا التصرف وتعليله في مُقدمة التحقيق ووصف النسخة ولا سيما إذا كانت الأخطاء متفشية بشكل كبير ينم عن جهل من قام به.

سادسًا: التعليقات وتخريج النصوص:

يقف المُحققون على طرفي نقيض فيما يتصل بالتعليقات على المخطوطات وتخريج ما يرد فيها من أحاديث ونصوص فقهية أو تاريخية أو أدبية أو شعرية، فمنهم من يبالغ فيسهب إسهابًا واضحًا بالتعليق على كل كبيرة وصغيرة ترد في المخطوطة، ولا يغادر شاردة ولا واردة من ذلك دون تمييز بين ما هو مفيد، وتدعو إليه الحاجة وبين ما لا فائدة من ذكره إلى درجة يكاد يصعب معها تلمس النص المُحقق في وسط ذلك الركام من التعليقات التي قد تتجاوز صفحة أو أكثر في التعليق على سطر أو أقل من المخطوطة، وكثيرًا ما تكون تلك التعليقات مجرد نقل من المصادر رغبة في الاستكثار، والتظاهر بسعة الاطلاع. ليس فيها شيء مما يدل على شخصية المُحقق العلمية، ومثل هذا الصنيع لا شك أنه سيكون على حساب تحرير النص وتقويمه من التصحيفات والتحريفات، وما يعتوره من نقص أو زيادة، وما يحتاجه من جهدٍ علمي يصل به إلى الصورة الصحيحة التي وصل إليها مؤلفه على ضوء الأسس التي هي من صميم عملية التحقيق، ويقف في الطرف الآخر بعض المُحققين الذين يهملون خدمة النص بما يحتاجه من التعليقات وتخريج النصوص، وإلقاء الضوء على بعض الأعلام، وما يشكل من النص في حدود القصد والاعتدال، وذلك بشرح كلمة غامضة والتعريف ببعض المصطلحات، وعزو رأي أو نقل إلى مصادره أو الإشارة إلى بعض المصادر التي عالجت مسألة قصر في عرضها المؤلف، والترجمة لبعض الأعلام من المجاهيل أو من في حكمهم بإيجاز لا يتجاوز ثلاثة أسطر مع الإشارة إلى تاريخ الولادة والوفاة إن وجد، وإلى أبرز المصادر التي ترجمت للعلم، وبتخريج حديث من كتب السنة المعتمدة، وعزو آية قرآنية إلى مكانها في المصحف، أو بتخريج خبر تاريخي أو مثل أو شعر من مصادرة المعتمدة، وينبغي ألا يغيب عن هذه التعليقات اجتهاد المُحقق أو رأي مفيد له حول بعض قضايا الكتاب ومسائله، وأن يكون حسه العلمي حاضرًا لوضع ما يناسب النص من هذه التعليقات فيما هو منقول من المصادر حتى تبرز شخصيته العلمية ويستفاد مما حلى به حواشي

التحقيق من تعليقات لا إسراف فيها، أما ما يصنعه بعض المُحققين وكثيـر مـن طلاب الدراسات العليا الذين يقحمون أنفسهم في هذا المضمار من حيـث إشـغال هوامش التحقيق بالتعليقات فالفائدة من عملهم محددة بالصورة التي عرفناها، ويبدو أن بعضهم لا يفرق بين ما تقتضيه أصول التحقيق من التعليقات، أو يكمل عمـل التحقيق منها وبين الشرح.

ومن الخلل البين فيما يتصل بالتعليقات أن نعتمد في شيء منها على مصادر حديثة لمؤلفين معاصرين في عزو وتخريج النصوص القديمـة مـع وجـود المصـادر الأصلية لها، ويكتفى منها بالمصادر المعتمدة في كل فـن، ويمكـن الاسـتئناس بالمصادر الحديثة في بعض المواقف التي تتطلب الرجوع إليها، وإذا وجـد فـي النسخ الخطية بعض التعليقات غالبًا ما تكون من علماء قرءوا النسخة.

ومن المناسب أن تكون التعليقات التي يحتاجها النص المُحقق في أسفل النص تحت الخط الفاصل بينهما وإلى جوار علاقة الترقيم الدالة على مكان التعليق وهـو مـا يجري الإجماع على العمل به عند جُل المُحققين، في حين أن أكثر المستشـرقين ومن سار على منهجهم في التحقيق يفردون هذه التعليقات في نهاية النص المُحقق بعد وضع أرقام مسلسلة لها.

سابعًا: مرحلة الفهارس:

تشكل الفهارس أهمية كبرى في التعرف على محتويات المخطوطـة مـن علـوم ومعارف متنوعة يصعب الوصول إليها في غياب الفهارس. إلى جانب أنها تفيـد المُحقق في تقويم النص وتحريره بمعرفة الأشباه والنظائر التي سبقت، وقد تنبـه العلماء المسلمون إلى قيمة الفهارس وفائدتها والحاجة الماسة إليها، كما يبدو فـي كتب الحديث وأطرافه ومعاجمه، وفي كتب الرجال والتراجم والبلـدان، ومعـاجم اللغة؛ لذا عني بها كبار المُحققين وأولوها من الاهتمام الشيء الكثير مـن علـوم ومعارف، وتتحدد معالم الطريق للمحقق في هذا الأمر بعـد قـراءة المخطوطـة لمعرفة محتواها، ومن ثم يضع ما تحتاج إليه مـن فهـارس تسـتوعب علومهـا ومعارفها، وبحسب ذلك تتنوع الفهارس ممن فهرس للآيـات القرآنيـة وفهـرس

للأحاديث النبوية، وفهرس للأعلام، وفهرس للقبائل، وفهرس للـرواة، وفهـرس للألفاظ اللغوية، وفهرس للمصطلحات العلمية والفنية والأدبية والبلاغية والنقديـة والتاريخية، وفهرس للمواضع والبلدان، وفهرس للأمثال، وفهرس للشعر، وفهرس للمعارف العامة، وفهرس للكتب والمصادر التي أشار إليها المؤلف وغير ذلك من الفهارس التي يمكن للمحقق وضعها من خلال مادة الكتاب، ولعل أنجـع الطـرق لتنظيم مادة كل فهرس إنما يتم عن طريق البطاقات أو الجذاذات مما يسهل أمـر ترتيبها على حسب حروف الهجاء ترتيبًا دقيقًا، وذلك بأن ينظـر المُحقـق فـي الصفحة الأولى من الكتاب، ويدقق النظر فيما تشتمل عليـه مـن مـادة علميـة، ويغطيها جميعها بحيث يستخرج منها ما يخص كل نوع من أنواع الفهارس التـي يرى أن الكتاب بحاجة إليها، أي إذا مر به علم من الأعلام في تلك الصفحة دونه في البطاقة الخاصة به والمعنونة بعبارة ((الأعلام)) ثم يكتب إلـى جـوار هـذه العبارة حرف الهجاء المناسب للعلم ويضعها في الدرج أو المظـروف الخـاص بالأعلام، وهكذا الشأن إذا مر به حديث، أو بيت شعر أو مثل، أو بلد وغير ذلـك من المواد الأخرى، وبعد أن يغطي ما في الصفحة الأولى على هذا النحو ينتقـل إلى الصفحة الثانية، ويجري على هذا النسق إلى آخر الكتاب.

ثامنًا: مرحلة مُقدمة التحقيق:

هذه المرحلة من مكملات التحقيق ولها أهميتها وقيمتها حيث تلقي الضوء الكاشف على مؤلف الكتاب وموضوع كتابه ومنهجه فيه، والنسخ التي اعتمد عليها المُحقق ومنهج التحقيق، وهذه الأمور هي التي ينبغي أن يتناولهـا المُحقـق فـي مُقدمـة التحقيق، ويمكن إيضاحها فيما يلي:

1- ترجمة مؤلف المخطوطة:

ويجتهد المُحقق هنا في البحث عن أخبار المؤلف وكل ما يلقي عليه الضوء مـن خلال كتب التراجم والتاريخ، ومن خلال كتاب المؤلف نفسه إذ قد نجد معلومـات تتصل بشخصيته العلمية من مثل شيوخه، واتساع جوانب المعرفة لديـه، ويـدور الحديث هنا غالبًا بحسب المادة العلمية المتوفرة في المصادر حول اسـم المؤلـف

ونسبه، وأسرته، ونشأته، ورحلاته، ومناصبه، ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه، وثناء العلماء عليه، وآرائه العلمية عامة وما ورد منها في العلم الذي يدور حوله موضوع الكتاب خاصة، وآثاره أو مؤلفاته ما هو مطبوع منها وما هو مخطوط مع الإشارة إلى أماكن وجود ما لم يطبع منها إذا تيسر ذلك.

2- التعريف بموضوع الكتاب وتحليل مادته وبيان منهجه ومصادره:

تحتاج هذه الفقرة إلى قراءة متأنية للكتاب المُحقق، مع دراية وعلم بموضوعه الذي يدور حوله، ومن ثم يسهل عرض ما اشتمل عليه الكتاب من مباحث، وما تناوله من قضايا ومسائل عرضًا منسقًا يبرز أهم ما اشتمل عليه الكتاب من مادة علمية مع شيء من التحليل والتقويم لها، وما يقدمه الكتاب من جديد في موضوعه إذا توفر ذلك، ومدى تأثره بغيره وتأثيره.

أما منهج المؤلف فنعرض فيه أبرز ملامح هذا المنهج من حيث طريقة عرض المادة العلمية وتبويبها وتنسيقها على النحو المناسب، ومدى توفيق المؤلف في ذلك وإخفاقه، وكيف يتعامل مع النصوص التي يستشهد بها، ومدى قيامه بتوثيقها وعزوها إلى أصحابها، وعلى أي نحو يتعامل مع المصادر التي يستعين بها والعلماء الذين يأخذ عنهم هل يسرد أقوالهم بدون مناقشة لما يحتاج منها إلى ذلك أم تبرز شخصيته العلمية من خلال التحاور معهم، وما نوعية المصادر التي يرجع إليها وأهميتها إلى غير ذلك من الظواهر التي تبرز للباحث من خلال مادة الكتاب، ولا شك أن ملامح كل منهج إنما تتحدد من خلال الفن الذي ألف فيه الكتاب ومن خلال شخصية مؤلفه وتوجهه العلمي.

2- التحقيق في نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

من المهم جدًا التحقيق في نسبة الكتاب المخطوط إلى مؤلفه، وهذه الخطوة ينبغي أن تكون سابقة –بادئ ذي بدء– أي عمل يقدم عليه المُحقق، وذلك لإثبات صحة هذه النسبة اعتمادًا على ما يبرز له من أدلة تؤدي إلى هذه النتيجة – ولكي يقف للوهلة الأولى على أرض صلبة تحدد معالم الطريق الذي يسير فيه حتى لا يتهادى في صحراء شاسعة لا يعرف لها طرف، وربما ضاع جهده سُدى حينما يتكشف له

أنه بذل جهدًا في كتاب لا هوية له محددة أو هو لمؤلف غير الذي كان حافزًا لـه على تحقيقه لما له من مكانة مرموقة في أوساط أهل العلم وطلابه؛ إذ كثيـرًا مـا تكون قيمة الكتاب منوطة بقيمة مؤلفه وما له من مكانة علمية، ومن هنـا تـأتي أهمية المبادرة إلى مثل هذه الخطوة ومن الخطأ الاعتماد في ذلك بالنظرة الأولـى على ما يرد في صفحة العنوان من ذكر لاسم المؤلف دون تثبـت وتمحـيص؛ إذ كثيرًا ما يكون هذا المذكور من عبث النساخ ولا أصل لـه، ولا سـيما إذا جـاء الكتاب في أصله خلوًا من ذكر اسم مؤلفه، أو سقطت الصفحة الأولى التي تحمله أو أصابها تاف وطمس، ومثل هذه الظاهرة تحدث في المخطوطات القديمة، وقـد يكون هذا الاسم المذكور من اجتهاد بعض قراء النسخة، وقد يكون منحولاً عـن قصدٍ وتعمد كما يصنع بعض الوراقين من ضعفاء النفوس تحقيقًا للكسب المـادي بوضع أسماء مشهورة على بعض الكتب بغية رواجها، وربما كـان ذلـك مـن بعضهم لدواعي كيدية أو مذهبية، وقد تأتي بعض المخطوطات لا تحمل من اسـم المؤلف إلا لقبه أو كنيته، أي لا تحمل اسمه كاملاً مما قد يؤدي إلى الالتباس بمن يحملون اللقب نفسه أو الكنية نفسها، فيكون ذلك مدعاة إلى الخطأ في نسبته إلـى أحدهم دون تثبت، كأن يكتب إلى جوار العنوان مثلاً (ابن الأثير) أو (ابن حجـر) أو (الأخفش) أو (أبو حيان) وهناك أكثر من واحد ينطبق عليه ذلك، وكـل ذلـك ونحوه يؤكد أهمية التحقيق في نسبة الكتاب إلى مؤلفه ويمكن الاستعانة فـي هـذا السبيل بما يلي:

1- التأكد مما هو مكتوب على النسخة المعتمدة أصلاً، والنسخ الأخرى المختـارة للمقابلة، والتثبت ما هو مُسطر عليها حول المؤلف هل هو بخط النسخ أنفسها وهل أجمعت عليه النسخ، وهل لذلك من قرائن تؤيده بشكل لا يتسرب إليه الشك؟

2- التأمل في مادة الكتاب للوقوف على ما يؤيد تلك النسبة فقد يصـرح المؤلـف بذكر اسمه في مُقدمة الكتاب أو في ثناياه أو في خاتمته، أو قد يرد ذكر أحد مـن شيوخه، أو تلاميذه المذكورين في ترجمته، أو بعض العلماء الذين يستشهد بهم هل هم من السابقين أو اللاحقين بعد عصره ووفاته، فإذا كانت الأخرى وتم التأكـد أن

ذلك غير مقحم على الكتاب لاحتمال ورود مثل ذلك عند ترجيح النفي على الإثبات، ولا ننسى هنا التعرف على نهج المؤلف في كتابه محل النظر مقارنة بحاله من كتب أخرى، وهل يوجد توافق في المنهج أم اختلاف؟ وهل هذا النوع من التأليف أو النهج الذي عليه الكتاب كان مألوفًا في زمن المؤلف المنسوب إليه؟

3- التأمل في الكتب الأخرى للمؤلف نفسه فلعله أشار إلى كتابه هذا في واحدٍ منها أو أحال إليه، وكذلك أيضًا إذا ذكر المؤلف شيئًا من الإحالة إلى كتبٍ أخرى فينبغي الرجوع إليها للتعرف على إمكانية أخذه عنها من الناحية الزمنية.

4- الرجوع إلى كتب التراجم، والكتب التي تعني برصد حركة التأليف مثل فهرست النديم، وكشف الظنون وذيوله وملحقاته، ومفتاح دار السعادة لطاش كبرى زاده وغيرها للاستئناس بما جاء فيها حول نسبة الكتاب إلى مؤلفه نحو النص على اسمه، وذكر شيء من الكتاب كالمُقدمة مثلاً على نحو ما يصنعه حاجي خليفة في كشف الظنون.

التحقيق في عنوان الكتاب:

يعتور بعض المخطوطات شيء من الاختلاف في عناوينها بين ما هو مسطر على الصفحة الأولى من إحداها وبين النسخ الأخرى، وأحيانًا بينها وبين بعض المصادر الأخرى التي تذكر المخطوطة؛ لاعتماد بعض مؤلفيها على الحفظ الذي قد يمكنه من ذكر العنوان كما هو أو بما يقاربه، وربما وصل الأمر ببعضهم إلى الاحتمال لا اليقين، وقد تأتي بعض المخطوطات لا تحمل عنوانًا في الأصل إما لسهو المؤلف عن ذلك أو عدم تفكيره في وضع عنوان لما كتبه أصلاً، كما هو معروف في مراحل التأليف الأولى ولا سيما إذا كان أصل الكتاب مسألة أملاها المؤلف على تلاميذه لأي سببٍ من الأسباب، إما لسقوط الصفحة الأولى من المخطوطة، أو لطمس فيها أتى على العنوان مما قد يحمل بعض النساخ أو العلماء على وضع عنوان للكتاب حسب اجتهادهم، ومن هنا كان لابد من العمل على التحقيق في عنوان المخطوطة، تلك خطوة مثل سابقتها من حيث الأهمية، والعناية بها ابتداءً للوصول إلى العنوان الصحيح.

وهذه النتيجة يمكن الاستعانة في التوصل إليها بما يلي:

1- التأمل في نسخ الكتاب المخطوطة أولاً، فإذا كان من بينها نسخة بخط المؤلف، وأثبت العنوان على الصفحة الأولى منها بالخط نفسه كان ذلك من أقوى الأدلة على اعتماد هذا العنوان، ويقويه تواتر النسخ الأخرى واتفاقها عليه، وإن شذ إحداها عن هذا الاتفاق لا يؤثر ذلك مع وجود نسخة المؤلف، أما إذا كانت النسخ بخلاف ذلك (أي ليس فيها نسخة المؤلف) ووجد بينها شيء من الاختلاف حول العنوان فتدرس بحسب أهميتها ودرجتها توثيقًا وصحة، وعلى ضوء ما هو موضح في الأمور التالية لهذه الخطوة.

2- قراءة مُقدمة المخطوطة، فكثير ما يصرح المؤلفون في مقدماتهم بالعنوان الذي وضعوه للكتاب في مثل قولهم: (وسميته كذا)، ولا نهمل النظر في خاتمة الكتاب فقد يرد فيها النص على العنوان إلى جانب القراءات والسماعات التي تسطر على بعض المخطوطات إذ قد ترد فيها الإشارة إلى العنوان فيعرف عن طريقها إذا لم يكن موجودًا أو نستعين بذلك على التثبت منه إذا كان موجودًا.

3- الاستعانة بكتب التراجم التي قد تنص على عنوان الكتاب مع ملاحظة ما قد يوجد من اختلاف فيما بينها، ويتطلب هذا الموقف من ترجيح المناسب بالقرائن والأدلة التي يتوصل إليها الباحث من خلال دراسته على ضوء الخطوات التي نشير إلى بعضها هنا مجتمعة، أو من خلال غيرها مما تظهره الدارسة، وربما عثرنا على العنوان في بعض المصادر التي تنقل عن المخطوطة محل النظر والدراسة، وإذا كان للمؤلف نفسه كتب أخرى فمن المهم الرجوع إليها؛ إذ ربما ألمح أو أحال فيها إلى كتابه، وتفيد في هذا الصدد تلك الكتب التي تعني برصد حركة التأليف في تراثنا مما سبقت الإشارة إليه في فقرة (التحقيق في نسبة الكتاب إلى مؤلفه) فربما أشارت إلى العنوان وساعدت في الوصول إلى الصورة الصحيحة.

4- وصف النسخ المعتمد في التحقيق:


التعريف بالنسخ التي اعتمد عليها المُحقق في المُقدمة أمر لابد منه، على أن يحمل هذا التعريف في طياته تصورًا واضح المعالم والقسمات بصورة تجعل القارئ كأنه يتأمل المخطوطة عيانًا ومشاهدة، وذلك أدى لإيجاد الثقة بالعمل المُحقق، والاطمئنان إليه عن طريق الإدراك التام بالأصول المعتمد عليها في التحقيق، ويقتضي الموقف هنا أن يشتمل التعريف على ما يلي:

1- ذكر مصدر النسخة بلدًا ومكتبة، أو شخصًا إذا كانت في حوزة أحد الأفراد.

2- وصف الورقة الأولى بما فيها من اسم المؤلف وعنوان الكتاب أو ما حلت به من تمليكات وسماعات وقراءات وما يوجد عليها من أختام.

3- عدد ورقات المخطوطة وقياس الصفحة طولاً وعرضًا وما تشتمل عليه من سطور.

4- نوع الخط وهل هو بقلم واحد أم مختلف؟ وهل ميزت العناوين بخط مغاير ونوع المداد وألوانه، ونوع الورق؟

5- أبرز الظواهر الإملائية المتبعة في الرسم الذي جرت عليه المخطوطة وموقف المُحقق منه.

6- المصطلحات الكتابية التي تظهر من خلال المخطوطة مثل التعقيبات، والإحالات والرموز، والمختصرات، وعلامات السقط والتحشية.

7- ما يوجد على النسخة من قراءات وسماع، أو ما يوحي بالمقابلة والتصحيح.

8- أسلوب النسخة في الضبط بالشكل من حيث التمام والصحة من عدمها وكذلك الشأن من حيث ما قد يعتور النسخة من تصحيفات وتحريفات أو السلامة من ذلك، ومن حيث تمامها أو نقصها.

9- النص على تاريخ النسخ إذا كان مصرحًا به في خاتمة الكتاب أو الاجتهاد في الوصول إليه من خلال الخبرة والدراية بالخطوط القديمة وتقدير أزمانها وأنواع الورق والزمن الذي يقدر له، ومن خلال بعض التمليكات والسماعات المؤرخة مما يؤدي إلى تحديد زمن تقريبي لكتابة المخطوطة.

وإذا ذكر الناسخ فلابد من التعرف عليه والبحث عن ترجمته لعله يكون واحدًا من العلماء المذكورين بالعلم مما يزيد في أهمية المخطوطة وقيمتها.

10- وضع صورة في مُقدمة التحقيق عن صفحة العنـوان، وصـفحة المُقدمـة وصفحة الخاتمة، وصورة السماعات والقراءات إن وجدت، أو أي صفحة أخـرى تحمل عنصرًا هامًا يدل على قيمة النسخة وأهميتها.

11- إيراد بعض السطور من المُقدمة والخاتمة.